

اجتماعات وبيانات صادرة عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 2008

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 29 كانون الأول 2008

قرر الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد الرئيس محمود عباس، والذي عقد في رام الله اليوم 2008، لدراسة الخطوات والمهام المطلوبة من أجل وقف العدوان الإجرامي الإسرائيلي ضد قطاع غزة فوراً وبدون شروط، ما يلي:

1- إن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني، تتحمل المسؤولية الوطنية الكاملة عن فلسطين وشعبها وعن القوى الفلسطينية بأسرها، وبالرغم من أية خلافات سياسية أو تنظيمية فإن منظمة التحرير سوف تؤدي واجباتها التامة في جميع الميادين وعلى كل المستويات لوقف العدوان الإسرائيلي وجرائمه ضد شعبنا الباسل والصامد في قطاع غزة البطل، كما ستعمل المنظمة على إزالة أية حواجز أو خلافات سياسية ماضية لتوحيد العمل الفلسطيني من أجل وقف العدوان.

2- تدعو اللجنة التنفيذية جميع القوى والفصائل والفعاليات الفلسطينية، مهما تباينت اتجاهاتها ومواقفها، إلى وحدة العمل وخاصة في قطاع غزة، من أجل توفير أقصى درجات الحماية لشعبنا وتعزيز صموده لمواجهة نتائج العدوان ومخاطر استمراره أو توسيع نطاقه.

3- تؤكد اللجنة التنفيذية على ضرورة استمرار الحكومة الفلسطينية ومؤسساتها كافة في تنفيذ خطة الطوارئ الوطنية وتجنيد جميع الإمكانيات، من أجل توجيه الدعم والإغاثة لقطاعنا الحبيب. وتهيب اللجنة التنفيذية بجميع مؤسساتنا الشعبية داخل الوطن، وفي مخيمات اللجوء، إلى المباشرة في حملة شاملة لمساندة صمود شعبنا الجريح في قطاع غزة، وتؤكد اللجنة التنفيذية على ضرورة التعاون والتنسيق المفتوح بين جميع القوى الفلسطينية وبدون أية حواجز فيما بينها لإنجاح حملة الإسناد والدعم بجميع أشكالها السياسية والمعنوية والمادية، وتعتبر اللجنة التنفيذية عن تقديرها الكبير للهيئة الشعبية التي سادت مناطق الوطن ومخيمات اللجوء في خارج الوطن، والتي شاركت فيها فصائل منظمة التحرير بفعالية، تأكيداً على تحملها لمسئوليتها الشاملة عن شعبنا وعن حمايته ضد العدوان الهجمي، وتدعو اللجنة التنفيذية إلى مواصلة الفعاليات الشعبية بجميع أشكالها لمساندة شعبنا في غزة والمساعدة في التئام جراحه.

4- تؤكد اللجنة التنفيذية أن أية مفاوضات سياسية في المرحلة القادمة سوف تعتمد أساساً على وقف العدوان، الذي يؤدي استمراره إلى تدمير مقومات وفرص تحقيق سلام حقيقي وعادل، ولذا تدعو اللجنة التنفيذية جميع القوى، والهيئات والمؤسسات الدولية إلى تولي مسؤولياتها، وخاصة مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ قرار وإجراءات عاجلة لإنهاء العدوان فوراً، كما تدعو، وبكل التصميم والإصرار، إلى ضرورة توفير الحماية الدولية لشعبنا بجميع أشكالها العاجلة والممكنة، حتى يتوقف شلال الدم الفلسطيني، ويتوفر مناخ ملائم لتحقيق الأهداف التي يتوخاها المجتمع الدولي في سبيل السلام الحقيقي والراسخ، القائم أساساً على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

5-تؤكد اللجنة التنفيذية على أهمية رفع الحصار الإسرائيلي ضد قطاع غزة كمهمة لا تحتل أي تأخير أو تأجيل، وتعتبر اللجنة التنفيذية أن مسؤولية الحصار ورفعته تقع على عاتق الاحتلال الإسرائيلي وحده، وترفض أية محاولة لتبرئة الاحتلال من هذه المسؤولية، مهما كانت الذرائع والحجج، وخاصة تلك المحاولة التي تتخذ طابع الحملة ضد مصر الشقيقة.

إن مصر القيادة والشعب وقفت بإخلاص في كل المراحل لمنع الانقسام واحتضان الحوار الوطني والوحدة الفلسطينية، كما أنها فتحت معبر رفح رغم كل الضغوط والاحتجاجات الإسرائيلية، لتأمين الحاجات الضرورية للشعب الفلسطيني، من عبور للمواطنين، وتنقل، واحتياجات إنسانية وصحية، وتعليمية، وحجاج، بالإضافة إلى قوافل المساعدات بكل أشكالها والقادمة من جميع المصادر.

وليست تلك الحملة ضد مصر الشقيقة وسفاراتها ودورها، إلا محاولة ظالمة تديرها بعض القوى الإقليمية لإضعاف دور مصر وموقعها القومي، ونعبر في هذا المجال عن تعزيتنا لشعب مصر وقيادته بسبب استشهاد أحد ضباط الجيش المصري على حدود رفح، ونقدر لمصر الباسلة تضامن شعبها العظيم الذي تظاهر في الشوارع دعماً لفلسطين، وسارع بكل الأشكال لتوفير المساندة الإنسانية لغزة الجريح، وأكد كما كان عهدنا دائماً أن فلسطين هي قضية وطنية مصرية كما هي قضية تضامن قومي.

6-تعتبر اللجنة التنفيذية عن تأييدها التام للدعوة إلى عقد مؤتمر القمة العربية بشكل فوري برعاية جامعة الدول العربية وتحت قبتها في القاهرة، وسوف يؤيد مندوب فلسطين في اجتماع وزراء الخارجية العرب هذه الدعوة.

وترفض اللجنة التنفيذية جميع المحاولات التي تستهدف إثارة وتوسيع الخلافات العربية، وشن الهجوم على بعض العواصم العربية الأساسية، وتوسيع الخلافات العربية، وتسديد حسابات إقليمية تحت ستار فلسطين وغزة الجريح وباسمها.

وتؤكد اللجنة التنفيذية على التمييز الكامل بين هذه الحملات المغرضة، وبين المشاعر الشعبية المخلصة التي تنادي بقيام الأنظمة العربية بمزيد من الجهد والدعم لفلسطين ولغزة الجريح.

إن البعد القومي العربي لفلسطين يظل هو خيارنا الاستراتيجي الذي لا بديل عنه، ولا يمكن أن تحل مكانه أية قوى خارجية أو إقليمية.

7-تشيد اللجنة التنفيذية بموقف الأشقاء والقادة العرب، الذين سارع السيد الرئيس محمود عباس إلى التقائهم منذ الساعات الأولى للعدوان، وفي المقدمة جلالة خادم الحرمين الشريفين عبد الله بن عبد العزيز، والرئيس حسني مبارك، وجلالة الملك عبد الله بن الحسين، وجميع القادة والرؤساء، الذين عبروا عن تقديرهم لصمود شعب فلسطين، وأكدوا مساندة لهم لنا بجميع الإمكانيات، وتدعو اللجنة التنفيذية حتى يكون صمود غزة وجراحها النازفة عامل تعزيز للتضامن العربي مع فلسطين وليس عامل انقسام أو لتسديد حسابات إقليمية وتمرير الأعياب بعض المحاور ذات الأهداف الخاصة والضيقة.

8-وتجسيدا لهذا كله ولموقفنا في الدفاع عن مصير شعبنا بأسره، فقد قررت اللجنة التنفيذية الدعوة الفورية إلى عقد لقاء مساء اليوم الاثنين 2008/12/29، في مقر السيد الرئيس محمود عباس، لجميع القوى الوطنية والإسلامية، من أجل توحيد الرؤية والعمل لمواجهة العدوان ووقفه الفوري. إن اللجنة التنفيذية ترفض وبحزم، وبرغم كل الاختلافات، تدمير قطاع غزة أو أية قوة فلسطينية تحت أية ذريعة، وتؤكد اللجنة التنفيذية أن الخلافات الداخلية تحل عبر الحوار الوطني، وأما العدوان الإسرائيلي فإنه يهدف إلى دمار شامل للجميع، ومن مهمة الجميع، اليوم، التوحد ونبذ الخلاف وتأجيله مهما كانت الاعتبارات، إن يدنا ممدودة إلى كل القوى، وهي يد مخلصه وأمينه على المصير الوطني الواحد.

إن اللجنة التنفيذية تقف، وباسم شعبنا كله، إجلالا لشهداء شعبنا في قطاع غزة، وللجرحى والمصابين، والصامدين الصابرين من شعب الشهداء والتضحيات والبطولة والبرسالة، ويجب أن يثق كل طفل، وامرأة، وشيخ، وشاب، في غزة الجريح أن فلسطين كلها تقف معهم صفا واحدا، كي نحمي مصيرنا ومستقبل شعبنا، ولكي نضمن وحدة وطننا، ونمنع دمار هذا الجزء الغالي من أرضنا المخضبة بالدم الغالي، وسنكرر قولنا على الدوام أن الدم لن يصير ماء.. وستثبت الأيام ذلك.

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 27 كانون الأول 2008

دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اليوم، جماهير شعبنا إلى التحرك عبر مسيرات شعبية سلمية يوم غد الأحد الموافق 2008-12-28.

وقررت اللجنة التنفيذية اعتبار يوم غد، يوم حداد وطني وإضراب عام، احتجاجا على جريمة العدوان الإسرائيلي الوحشي ضد شعبنا في قطاع غزة.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 12 تشرين الثاني 2008

اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد الرئيس محمود عباس، اليوم، في مدينة رام الله، لبحث ما ترتب على فشل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني في القاهرة.

وتوصل المجتمعون إلى ما يلي:

1- تحميل قيادة حماس المسؤولية الكاملة عن فشل انعقاد مؤتمر الحوار في القاهرة، مما ترتب عليه المزيد من تسميم الأجواء الداخلية، ونشر أجواء السخط وسط جماهير شعبنا التي كانت تترقب بأمل كبير انعقاد مؤتمر الحوار، والإساءة إلى الجهود المصرية الشقيقة التي سعت بكل صبر وإخلاص على التغلب على كل العقبات والاشتراطات التي وضعتها حركة حماس للتخريب على إمكانية بدء الحوار.

2- رفض كل الحجج والذرائع التي طرحتها حركة حماس، وفي اللحظة الأخيرة لتعطيل انعقاد الحوار، خاصة النيل من دور الرئيس أبو مازن ومكانته كرئيس للسلطة ومنظمة التحرير، ومحاولة وضع شروط حول دوره كرئيس في إطار الحوار أو الحديث عن الاعتقالات السياسية، التي تبين

ان المكان الوحيد الذي تجري فيه مثل هذه الاعتقالات هو قطاع غزة الذي وقع أسيرا في يد الانقلابيين.

إن أبرز ما يدل على بهتان شروط حماس وتهافتها هو أن حركة حماس ظلت تطالب بإجراء الحوار دون شروط مسبقة طوال المرحلة الماضية، ولما قررت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التحامل على الذات وإفساح المجال أمام بدء الحوار مع حماس، حتى لو استمرت سيطرتها الانقلابية والمضادة للشرعية في قطاع غزة، فإن حركة حماس ارتدت عن موقفها السابق وصارت تطرح شروطا زائفة وتخترع الأسباب المفبركة حتى تتجنب الاستجابة للحوار، ومن غرائب الحوار أن حماس كانت ترغب في حوار ثنائي مع فتح قبل أسبوعين فقط ودون أي شروط، فلما صار الحوار وطنيا شاملا رفضته حماس، وعطلته من خلال شروطها المصطنعة وحججها الواهية والشكلية.

إن فشل الحوار بفعل موقف وسلوك حركة حماس يكشف استهانتها الكاملة بالوحدة الوطنية وتصميمها على السير في طريق الانقلاب حتى النهاية لإقامة كيان انفصالي لهذا التيار الظلامي في قطاع غزة على حساب وحدة الأرض والوطن والشعب.

إن أمراء الحرب والاحتكارات والأنفاق الذين حققوا مكاسب هائلة على حساب معاناة ولقمة عيش أبناء شعبنا في قطاع غزة، هم المستفيدون أساسا من الانفصال، ومن إشعال حرب الصراع الداخلي مقابل إطفاء الصراع مع الاحتلال والتمسك بالهدنة، وهذه الفئة المتسلطة تريد أن تحافظ على سلطتها المعتمدة بدماء الإخوة، وحتى لو دفع ثمن ذلك الشعب بأسره ومستقبل قضيته ومشروعه الوطني.

ولكن دور القوى الإقليمية في تشجيع الانفصال لا يقل خطرا عن دور أمراء الأنفاق في قطاع غزة.

إن موقف حركة حماس جاء استجابة لضغط وإملاء القوى الإقليمية الراغبة في الإمساك بخيوط الأزمة الفلسطينية الداخلية للظهور بمظهر القوة المقررة في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والمساومة على ذلك مع الإدارتين الأميركية والإسرائيلية الجديتين.

إن منظمة التحرير الفلسطينية إذ تدين هذا التواطؤ ضد القرار الوطني الفلسطيني المستقل، تؤكد ان الشعب الفلسطيني المقاوم والصامد ضد الاحتلال لم يخضع في الماضي، ولن يخضع لوصاية أي طرف، وسيظل قرار منظمة التحرير الوطني المستقل هو ملك شعبها وحده في جميع الظروف والأحوال.

3- تؤكد اللجنة التنفيذية تمسكها التام باسم شعبها بأسره بالورقة المصرية التي احتوت على الأسس السياسية للحوار الوطني بشكل متوازن.

كما تؤكد استعدادها وبدون شروط مسبقة لبدء الحوار وفق ماتضمنته الورقة المصرية من قواعد ومنطلقات واسس.

وتدعو اللجنة التنفيذية بناء على ذلك حركة حماس مجددا للعودة عن طريق الاشتراطات المسبقة والإقليمية للمشاركة في الحوار الوطني الفلسطيني.

وتتناشد اللجنة التنفيذية الأشقاء في القيادة المصرية متابعة جهودهم من أجل الحوار الوطني عندما تتنازل حماس عن سياسة الشروط المسبقة وتلتزم بالورقة المصرية.

كما تدعو اللجنة التنفيذية جامعة الدول العربية، وجميع الأشقاء العرب إلى اتخاذ موقف واضح تجاه الجهة التي أفشلت الحوار، كما وعد مجلس الجامعة بذلك في السابق حرصاً منه على انطلاق الحوار الوطني وإنجاز وحدة الصف الفلسطيني، مؤكداً على تمسكنا بالمبادرة اليمنية، والتي تحولت إلى قرار للقمة العربية كأساس لحل الأزمة الفلسطينية.

4- تعبر اللجنة التنفيذية عن اعتزازها بموقف جماهير شعبنا التي شاركت وبعشرات الآلاف في إحياء ذكرى زعيمنا وقائد شعبنا الخالد ياسر عرفات.

إن هذه المشاركة تؤكد أن شعبنا الوفي لن يتخلى، رغم قهر الاحتلال وإرهابه ورغم تخريب الانقلابيين، عن طريق ياسر عرفات ونهجه المخلص أولاً وأخيراً لأهداف الشعب ومشروعه الوطني وحرية واستقلاله.

وتستنكر اللجنة التنفيذية إقدام عصابات الانقلابيين على اعتقال وملاحقة وتهديد جماهير شعبنا بهدف تعطيل الاحتفال الوطني في قطاع غزة بذكرى قائدنا الفذ ياسر عرفات.

لقد هنا المدعو سعيد صيام عصاباته على ملاحقة الأطفال والبيوت الآمنة والقوى والفصائل الوطنية والكوادر المناضلة من أجل تحقيق هدف تخريب إحياء هذه الذكرى، ما يلحق بهم العار والخزي بسبب هذه الأفعال على الدوام.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 7 تشرين الثاني 2008

اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد الرئيس محمود عباس، أبو مازن، في رام الله مساء اليوم، وتدارست موضوع الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة، وفي ختام اجتماعها أصدرت البيان التالي:

تؤكد اللجنة التنفيذية تمسكها الكامل بالمبادرة المصرية للحوار الوطني الفلسطيني، وتدعو جميع القوى والفصائل إلى التخلي عن محاولات فرض الشروط والتعديلات على الورقة المصرية بما يفقدها مضمونها، كما تدعوها للتوجه إلى القاهرة لمباشرة الحوار الوطني باستعداد كامل لإنجاح الحوار واستعادة الوحدة بين جناحي الوطن، وإنهاء حالة الانقسام التي أساءت لشعبنا على كافة المستويات.

وتؤكد اللجنة التنفيذية على ضرورة الارتقاء إلى مستوى المصالح الوطنية العليا والابتعاد عن المصالح الضيقة والفصائلية، وفي هذا المجال تؤكد اللجنة التنفيذية على الالتزام الكامل من قبل كل القوى والفصائل بمنظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها السياسي وبوثيقة الاستقلال الوطني، والتوافق الكامل على تشكيل حكومة توافق وطني، تلتزم بالبرنامج السياسي ولا تعيد الحصار على شعبنا ووطننا، ولا تؤدي إلى العزلة الدولية.

وكذلك الاستعداد الكامل لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة، ووفق قانون التمثيل النسبي الكامل، وفي موعد يجري الاتفاق عليه فوراً.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 20 تشرين الأول 2008

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد الرئيس محمود عباس، اليوم، اجتماعا في مدينة رام الله بالضفة الغربية، وبحث عدد من القضايا والملفات الوطنية والعربية والدولية، إضافة إلى الأمور المتعلقة بالوضع الداخلي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزيز دور مؤسساتها، ودعوة المجلس المركزي للانعقاد.

وتوصلت اللجنة التنفيذية إلى ما يلي:

أولاً: تنتظر اللجنة التنفيذية بخطر بالغ إلى نشاطات المستوطنين ومنظماتهم وعصاباتهم المتطرفة داخل القدس، وخاصة الاستيلاء على عقارات فلسطينية لبناء كنيس يهودي فيها، ثم الاقتحام لبوابات وساحات الأقصى المبارك بغطاء من قوات الاحتلال وتحت حمايتها.

وترى اللجنة التنفيذية أن هذه الأعمال العنصرية هي دليل أكيد على أن سياسة الاحتلال ترمي إلى إذكاء نار التطرف والإرهاب وتخريب جميع فرص السلام، وهي الرعاية الفعلية لجميع أعمال التوسع الاستيطاني وانتهاك المقدسات والاعتداء على الممتلكات وسرقتها.

وتدين اللجنة بحزم جرائم المستوطنين ضد مزارعنا، في مناطق مختلفة من الضفة الغربية لتخريب موسم قطاف الزيتون وتعطيل الحياة الاقتصادية، والتضييق على الزراعة الفلسطينية بكل السبل، ونظرا لهذه الاعتداءات والتمادي فيها تحت حماية قوات الاحتلال، فقد قررت اللجنة التنفيذية الطلب من الوفد الفلسطيني في مجلس الأمن الدولي التقدم بشكوى عاجلة وحاسمة إلى رئاسة المجلس للفت انتباه المجتمع الدولي إلى هذه الجرائم العنصرية والاحتلالية، والتأكيد أن مثل هذه الأعمال تستدعي البحث الجاد في توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفرض إخراج الاحتلال ومستوطنيه خارج الأرض الفلسطينية، حماية لأمن الشعب الفلسطيني وجميع شعوب المنطقة، ولوقف هذا الاضطهاد البشع الذي يتعرض له شعبنا.

ثانياً: تلقت اللجنة التنفيذية النظر إلى أن المفاوضات المباشرة مع إسرائيل لا تحقق أي تقدم في المرحلة الراهنة، والسبب في ذلك لا يعود إلى موقف الطرف الفلسطيني، وذلك باعتراف جميع الأطراف المعنية والقوى الدولية قاطبة، وتؤكد اللجنة، باعتبارها المسؤول عن هذا الملف، أن منظمة التحرير مستعدة لاستمرار المفاوضات من النقطة التي وصلت إليها مع أي حكومة إسرائيلية قادمة.

وتقدر اللجنة موقف اللجنة الرباعية الدولية تجاه عدم شرعية الاستيطان والاعتداءات التي يرتكبها المستوطنون، كذلك الحرص على تسجيل تفصيلي ودقيق لما وصلت إليه المفاوضات في عهد الإدارة الأميركية الحالية، حتى تواصل اللجنة الرباعية، ومن ضمنها الإدارة الأميركية الجديدة، دورها بفعالية أكبر من المحطة الأخيرة في مسار المفاوضات.

واطلعت اللجنة التنفيذية على تقرير شامل حول زيارة السيد الرئيس محمود عباس إلى الولايات المتحدة الأميركية ولقائه مع الرئيس جورج بوش، كذلك اجتماعاته الهامة التي عقدها في إطار دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وعبر السيد الرئيس، خلال هذه اللقاءات، عن أهمية الحل الشامل، والرفض التام للحلول الجزئية والمنقوصة، مع ضرورة تضافر الجهود الدولية لوقف الاستيطان الذي يشكل الخطر الأكبر ضد التسوية العادلة وتطبيق الشرعية الدولية.

وتشيد اللجنة بموقف المملكة العربية السعودية في دعوتها لعقد جلسة خاصة لمجلس الأمن لبحث مخاطر الاستيطان الإسرائيلي وأثره في تفويض عملية السلام، ومشاركة جميع الأشقاء العرب وأمين عام الجامعة العربية في هذه الجلسة الهامة التي مثلت رسالة عربية موحدة إلى جانب حقوق شعبنا وتمسكا بالمبادرة العربية للسلام، ورفضاً لسياسة التوسع الإسرائيلية المعادية لجهود السلام العادل.

ثالثاً: -اطلعت اللجنة التنفيذية على المشروع الذي عرضته الشقيقة مصر على جميع الفصائل الفلسطينية تمهيدا لعقد اجتماع الحوار الوطني الشامل في القاهرة في التاسع من الشهر المقبل.

وتعبر اللجنة عن تقديرها للجهود الهامة والحريصة التي يبذلها الأشقاء في القيادة المصرية وعلى رأسهم الرئيس محمد حسني مبارك، من أجل التغلب على جميع عوامل الانقسام، وإنهاء حالة الكارثة الوطنية التي وصل إليها الوضع في قطاع غزة بعد الانقلاب "الحماسي" قبل أكثر من عام.

وتؤكد اللجنة وحدة موقف جميع الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية المنضوية ضمن إطار منظمة التحرير، ممثلنا الشرعي والوحيد، في حرصها على إنجاح المبادرة المصرية والمساعي العربية المخلصة لمساعدة شعبنا الفلسطيني وقيادته الشرعية في الخروج من الوضع الراهن بكل سلبياته، وهو الوضع الذي يخدم الاحتلال وسياساته العدوانية والتوسعية.

وتؤكد اللجنة أن هدف الحوار الوطني يتمثل أساساً في استعادة وحدة الوطن، ووحدة جميع الفصائل والقوى الوطنية، وتشكيل حكومة توافق وطني لا تقود إلى عودة الحصار ضد شعبنا، سواء من حيث تشكيلها أو برنامجها السياسي والوطني الذي ينبغي في جميع الأحوال أن يلتزم ببرنامج منظمة التحرير وأهدافها الوطنية، كذلك العمل على إعادة بناء أجهزة الأمن على أسس مهنية ووطنية وبمساعدة عربية لتحقيق هذا الهدف، والإشراف على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة.

وتعبر اللجنة التنفيذية عن ترحيبها بموقف قيادة حركة فتح في الإصرار على الحوار الوطني الشامل، ورفض قاعدة المحاصصة والاستثناء، ومحاولات الإقصاء لفصائل العمل الوطني والشخصيات الوطنية التي قامت بدور متواصل طوال عقود طويلة من النضال الوطني لحماية وحدة صفوف شعبنا ومشروعه الوطني، تعزيزاً لدور منظمة التحرير وموقعها على كافة الصعد الوطنية والعربية والدولية.

وتؤكد اللجنة التنفيذية على أن موقف حركة فتح تقابله جميع الفصائل والشخصيات الوطنية بذات التوجه في الحرص على وحدة موقفها جميعاً لضمان نجاح الجهود المصرية، والتوصل إلى اتفاق حقيقي قابل للاستمرار والحياة لضمان استعادة الوحدة الوطنية وصيانة قاعدة التعددية السياسية وتداول السلطة عبر صندوق الانتخابات، ورفض الاستهانة بدور أي فصيل أو شخصية وطنية خدمة لنوازح حزبية ضيقة تقسم صفوف الشعب ولا توحد، وتقصي قوى فاعلة ومؤثرة بين صفوفه بدلاً من مشاركتها على قدم المساواة.

رابعا :- تعبر اللجنة التنفيذية عن تقديرها الكبير لموقف وكالة 'الانروا' وجميع الهيئات الإنسانية الدولية في دعوتها لرفع الحصار فورا بجميع أشكاله عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وخاصة على ضوء التدهور السريع في مستوى المعيشة ووصول غالبية السكان إلى ما تحت مستوى الفقر وانتشار الانهيار في جميع القطاعات، الاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية، والصحية.

وتؤكد اللجنة التنفيذية على أهمية استمرار جهود الحكومة الفلسطينية وجميع مؤسسات السلطة للتخفيف من معاناة شعبنا، بكل الإمكانيات المتاحة، وكذلك تكثيف العمل دوليا وعربيا لإنهاء الحصار.

وتدين اللجنة التنفيذية محاولات الانقلابيين في حماس لاستغلال معاناة شعبنا وآلامه وجوعه من أجل خدمة أهدافهم الحزبية الخاصة، إلى حد استعمال هذه المأساة ومحاولة تعميقها بدون مراعاة الأوضاع والظروف الداخلية والخارجية إلا إذا ألحقت هذه الظروف خسارة في حق حماس كحزب وليس في حق أبناءنا وبناتنا في قطاع غزة كشعب مناضل ومقدم.

ومن المؤسف أنه في ظل هذه الظروف المأساوية لا تتورع جماعات حماس الخارجة عن القانون عن الاعتداء على جامعة الأزهر وتعطيل الدراسة لأهداف حزبية، ولخدمة نفس المشروع العصيوي الذي يريد إلغاء كل قوة أو مؤسسة لا تتبع مباشرة لقيادة الانقلابيين.

وتؤكد اللجنة التنفيذية على أهمية حماية المسيرة التعليمية باعتبار ذلك مسؤولية وطنية من الدرجة الأولى.

خامسا:- تؤكد اللجنة التنفيذية على الأهمية الاستثنائية لانعقاد جلسة للمجلس المركزي الفلسطيني في 12-11-2008 القادم، من أجل مناقشة التطورات الراهنة وخاصة انتهاكات الاحتلال وتوحيد الجهد الوطني على أساس برنامج منظمة التحرير وصيانة انجازاتها ومؤسساتها، ومجريات المفاوضات السياسية، وكذلك رفع الحصار عن شعبنا، وأسس الحوار الوطني ومراجعة تقدمه، وإقرار مشروع انتخابات المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل، والتحضير لعقد الدورة القادمة للمجلس الوطني، وغيرها من الأمور التي تسهم في تعزيز دور المجلس المركزي واللجنة التنفيذية.

سادسا :- تعبر اللجنة التنفيذية عن اعتزازها بالجهود التي بذلتها المؤسسات الوطنية والثقافية لإحياء أربعين شاعر فلسطين وفقيدها العظيم محمود درويش، وخاصة الاحتفال المركزي في رام الله الذي شارك فيه عدد واسع من القادة والأشقاء العرب، وممثلي حكومات وشخصيات ثقافية عربية ودولية.

وتؤكد اللجنة التنفيذية على تقديرها لتوقيع السيد الرئيس محمود عباس في هذه الذكرى على مرسوم إنشاء مؤسسة محمود درويش التي سوف تتحول إلى منارة ثقافية فلسطينية عربية ودولية تليق باسم وإبداع محمود درويش وموقعه البارز كرمز للثقافة الإنسانية الحية.

سابعا:- تدعو اللجنة التنفيذية جميع أبناء شعبنا داخل الوطن وخارجه ومؤسساتنا الوطنية كافة إلى إحياء ذكرى زعيم فلسطين الخالد الشهيد العظيم ياسر عرفات يوم 11-11-2008 القادم تأكيدا منا كفلسطينيين في إخلاصنا لذكراه وانجازاته، وتمسكا بميراثه النضالي الهائل، وعهدا على مواصلة المسيرة حتى انجاز أهدافنا في الحرية والاستقلال.

ثامنا:- تعبر اللجنة التنفيذية عن تميمها الكبير لاعتراض الاتحاد البرلماني الدولي بعضوية فلسطين الكاملة أسوة ببقية البرلمانات في العالم، ويمثل هذا القرار الدولي الهام تقدما ملموسا في وضع فلسطين من خلال المجلس الوطني الفلسطيني على خريطة المؤسسات الدولية الشرعية.

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 27 أيلول 2008

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تدين الاعتداء الإرهابي، الذي استهدف مواطنين أمنين إرباء في دمشق صباح اليوم و تعلن استنكارها لهذه الجريمة النكراء، التي ذهب ضحيتها سبعة عشر مدنيا وعشرات الجرحى وتؤكد تضامنها مع الشعب السوري الشقيق في مواجهة الإرهاب الأعمى، وتتقدم بأحر التعازي إلى الأخوة في سورية، رئيسا وحكومة وشعبا وإلى ذوي الضحايا بأحر التعازي وتتمنى لجرحي هذا الاعتداء الإرهابي الشفاء العاجل.

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تؤكد أن ما يصيب الإشقاء في سورية يصيب الشعب الفلسطيني، الذي يحفظ لسورية الشقيقة مواقفها الوطنية والقومية في الدفاع عن حقوقه الوطنية الثابتة وفي المقدمة منها حقه في التحرر من الاحتلال وفي تقرير المصير والعودة وإقامة دولته الوطنية المستقلة على جميع أراضيه المحتلة بعدوان حزيران 1967 وعاصمتها القدس العربية المحتلة.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 15 أيلول 2008

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد الرئيس محمود عباس اجتماعا لها اليوم الاثنين 15-9-2008، وبعد دراسة الملفات السياسية والداخلية توصلت اللجنة إلى مايلي:-

1- وفتت اللجنة التنفيذية تحية اكبار وإجلال لفقيد الشعب الفلسطيني والأمة العربية والانسانية جمعاء الشاعر الكبير محمود درويش.

وقررت اللجنة التنفيذية إقامة حفل تأبين مركزي للراحل العظيم يوم الاثنين في السادس من تشرين الأول أكتوبر القادم، في قصر الثقافة في رام الله تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها السيد محمود عباس.

وتتوجه اللجنة التنفيذية إلى عائلة الفقيد و جماهير شعبنا وامتنا، وإلى محبي الفقيد في العالم بالتعزية لهذه الخسارة الفادحة، مؤكداً أن تراث الفقيد محمود درويش سيبقى حيا مابقي الشعب الفلسطيني، وسيظل يعني ثقافتنا الوطنية ويدفعها إلى الانفتاح والتطور على الدوام.

2- تدين اللجنة التنفيذية جرائم المستوطنين التي يرتكبونها ضد أبناء شعبنا في عدد من قرى محافظة نابلس، وذلك بدعم وتغطية من قوات الاحتلال وذلك يأتي تكملة لجريمة استمرار التوسع الاستيطاني والاستيلاء على أراضي الضفة الغربية والمواطنين الفلسطينيين، والتي كشفت عنها أكثر من جهة إسرائيلية ودولية، وخاصة في المناطق التي يعزلها جدار الضم والتوسع العنصري.

وبناء عليه فان اللجنة التنفيذية تحمل قوات الاحتلال والحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن جرائم الاستيطان والمستوطنين سواء من خلال الاعتداءات على المواطنين أو من خلال سرقة الارض والتوسع الاستيطاني.

وسوف تواصل اللجنة التنفيذية جهودها لعقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي من أجل بحث موضوع الاستيطان واتخاذ موقف دولي حازم تجاه هذا الانتهاك الخطير.

3- درست اللجنة التنفيذية ماتوصلت اليه اللقاءات التفاوضية حتى الان، وبناء عليه فان اللجنة تؤكد أن بعض التصريحات الاسرائيلية والتي تتحدث عن حصول تقدم جوهري لا أساس لها من الصحة.

وتعبر اللجنة التنفيذية أن إمكانية التوصل إلى اتفاق خلال الفترة القادمة حتى نهاية العام، هي امكانية ضعيفة، وستبقى اللجنة التنفيذية كمرجعية عليا للمفاوضات تتمسك بأن أي اتفاق لا يمكن قبوله إلا إذا كان شاملا وتفصيليا، ويحتوي على ضمانات دولية لتنفيذه وجدول زمني محدد لذلك.

وانطلاقا من هذا الموقف فان اللجنة التنفيذية سوف لن تقبل اي حل يستثني اية قضية من القضايا وخاصة القدس باعتبارها قلب الدولة الفلسطينية وعاصمتها، ويسري هذا الموقف على موضوع اللاجئين وسواه من المواضيع.

4- تؤكد اللجنة التنفيذية وبعد الاطلاع على مجريات الحوار الوطني الجاري حاليا في القاهرة، على دعمها للجهود المصرية المصرية واستمرارها، وذلك تمهيدا للحوار الوطني الشامل الذي يحتاج إلى تحضير جدي لضمان نجاحه.

وتؤكد اللجنة التنفيذية على الأسس التي عرضها السيد الرئيس محمود عباس خلال لقائه مع وزراء الخارجية العرب في الأسبوع الماضي، والتي تتضمن تشكيل حكومة انتقالية محايدة من شخصيات مستقلة تكون مهمتها إنهاء الانقسام، ولا تقود إلى إعادة الحصار، ثم الإشراف على إنتخابات رئاسية وتشريعية، والاستعانة بالجهد العربي لإعادة بناء أجهزة الأمن على أسس مهنية وغير حزبية.

5- تدين اللجنة التنفيذية استمرار ميليشيا حماس في عملية الإعتداء على المؤسسات الوطنية، والمنظمات الجماهيرية بما فيها البلديات والنقابات والمعلمين والأطباء، ويندرج في هذا الإطار الممارسات التي تجري ضد نقابات المعلمين والمهن الصحية وعلى جماهير المضربين، ما يكشف مرة أخرى نوع العقلية التسلطية والقمعية التي تحكم سلوك ومواقف الانقلابيين.

وتؤكد اللجنة على حق النقابات المشروع في طرح مطالبها وفي ممارسة الإضراب، وترحب في هذا المجال بمبادرة منسق الامم المتحدة لإنهاء الإضراب وعودة الموظفين إلى وظائفهم وإعادة المقرات المصادرة إلى النقابات.

6- تستهجن اللجنة التنفيذية تصريحات بعض قادة الانقلابيين حول شرعية الرئاسة، حيث لا يحق لمن خرج عن الشرعية السياسية والقانونية والوطنية ويهدد وحدة الوطن والشعب أن يتحدث مجرد حديث عن الشرعية.

أما من الناحية القانونية فإن ما ذكره مشعل حول فراغ دستوري في التاسع من كانون الثاني في العام القادم هو مجرد ثرثرة وكلام فارغ لاسند قانوني له إطلاقا، وأن هدفه هو إكمال أهداف

الإنتقال في غزة، نحو ضرب شرعية السلطة ومنظمة التحرير لخلق فراغ شامل و إنهاء وحدة الشعب وإنجازاته الوطنية بأكملها، حيث يتوهم مشعل ومن يدور في فلكه ويدعمه أنه سيكون قادرا وقتها على وراثة الوضع الفلسطيني بأكمله.

7- ترحب اللجنة التنفيذية بإطلاق سراح الدفعة الأخيرة من الأسرى و في مقدمتهم المناضل سعيد العنتبة عميد الأسرى والمناضل أبو علي يطا، والنائب السابق حسام خضر، وهي الدفعة التي جرى إطلاقها بناء على جهود السيد الرئيس محمود عباس والسلطة. وتدعو اللجنة التنفيذية إلى استمرار الجهود للإفراج عن أعداد أوسع من الأسرى ووفق المعايير التي وضعتها السلطة الوطنية.

8- قررت اللجنة التنفيذية دعوة المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في مطلع شهر نوفمبر تشرين الثاني القادم لدراسة المستجدات السياسية.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 23 تموز 2008

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد الرئيس محمود عباس اجتماعا في رام الله، اليوم، وبحثت جملة من القضايا والملفات العاجلة وتوصلت اللجنة إلى ما يلي:-

1- إدانة تزايد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في القدس ومحيطها وجميع أرجاء الضفة الغربية، حيث أصبح جهد الحكومة الإسرائيلية ينصب على التسريع في التوسع الاستيطاني، والتواطؤ الصريح مع منظمات متطرفة للاستيلاء على بيوت وعقارات، كان أبرزها محاولة الاستيلاء على منزل عائلة الكرد في حي الشيخ جراح بهدف تهويد إحياء أساسية في القدس العربية، ومحاولة تعطيل أي حل يستهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للمدينة المقدسة عاصمة فلسطين وقلبها النابض.

وتعتبر اللجنة التنفيذية أن هذا التوسع الاستيطاني إنما يكشف عن الأهداف الحقيقية للحكومة الإسرائيلية ويفضح مزاعمها بوجود تقدم في العملية السياسية باعتبارها جزءا من عملية خداع سياسي للتغطية على الاستيطان وأهدافه البعيدة المدى، والتي تتمثل في تكريس الاحتلال وسياسة الأمر الواقع وتمزيق الضفة الغربية، ومنع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة على حدود حزيران 1967.

وتدعو اللجنة التنفيذية إلى نقل موضوع الاستيطان إلى مجلس الأمن الدولي وتفعيل العمل بالمشروع العربي المقدم إلى المجلس لوقف هذه المجزرة التي تتعرض لها الأرض الفلسطينية وعملية السلام.

وتؤكد اللجنة التنفيذية أن هذه السياسة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية تجعلها وحدها مسؤولة عن تخريب المفاوضات وتعطيلها، بل والقضاء على الفرص التي أتاحتها المجتمع الدولي منذ مؤتمر أنابوليس حتى الآن.

وسوف تدرس اللجنة التنفيذية اتخاذ إجراءات وخيارات أخرى في المستقبل لتصويب مسار العملية السياسية والخروج من دائرة الخداع السياسي الذي نشهد نموذجا صارخا عنه بالحديث عن تقدم مزعوم في المفاوضات، بينما يستمر العمل في توسيع سلب الأرض ونهب المنازل وهدم البيوت وسواها من الانتهاكات.

2- درست اللجنة التنفيذية بالتفصيل استمرار الاقتحامات التي يقوم بها جيش الاحتلال داخل المدن الفلسطينية، واعتدائه على المؤسسات العامة والخاصة، وخاصة كما وقع بشكل متكرر خلال الشهر الأخير في مدينة نابلس.

ووصل الأمر حد إصدار قرارات مصادرة وإغلاق في حق مراكز تجارية ومحلات تخص مواطنين يمارسون حقهم في العمل الشريف، مما يتناقض بشكل صارخ مع جميع الاتفاقيات الموقعة ويمثل سابقة خطيرة يعيد فيها جيش الاحتلال استباحة الوطن الفلسطيني أرضا ومياها، مدنا وقرى ومخيمات، وممتلكات عامة وخاصة بدون أي رادع.

إن اللجنة التنفيذية تنظر إلى هذه الأعمال والإجراءات باعتبارها سياسة مخططة ومنهجية هدفها إحباط النجاح الذي حققته الحكومة الفلسطينية، بالتعاون مع مؤسسات السلطة والمجتمع لإعادة الهيبة إلى سلطة القانون والنظام.

ولا يمكن تفسير تكرار هذه الانتهاكات إلا بكونها وسيلة لمنع قيام الحكومة بواجباتها وتطوير دورها حتى يشمل جميع المدن والقرى والمخيمات في مختلف أرجاء الضفة الغربية.

وتؤكد اللجنة التنفيذية باعتبارها المرجعية العليا والجهة التي وقعت على الاتفاقيات مع إسرائيل أن الإجراءات والقرارات التي اتخذها جيش الاحتلال في مدينة نابلس بحق محال وأملاك خاصة، هي باطلة تماما ولن يتم التقيد بها أو تطبيقها بأي حال من الأحوال، وسوف تتابع اللجنة التنفيذية هذا الموضوع الخطير على جميع المستويات لتحقيق هذا الهدف ولحماية مصالح أبناء شعبنا الصامدين ومصادر رزقهم.

وتدعو اللجنة التنفيذية الجهات الدولية وخاصة أطراف اللجنة الرباعية الدولية إلى العمل الجاد لوقف هذه الأعمال الخطيرة التي ترمي إلى إضعاف السلطة وتعطيل دورها وإعادة الفوضى إلى مدننا وقرانا حتى يجد الاحتلال مبررا له في مزيد من القمع والإرهاب والتحكم في حياة شعبنا وفي اقتصاده وحقه في الحركة.

3- تناشد اللجنة التنفيذية الدول العربية الشقيقة أن تقوم بالوفاء بالالتزامات التي تقررته في مؤتمرات القمة العربية، والالتزامات التي تقررته في مؤتمر باريس لدعم ميزانية السلطة لمنع وقوع أزمة حقيقة في نهاية هذا الشهر.

وإذ تقدر اللجنة التنفيذية تسديد بعض الدول الشقيقة لجزء من هذه المستحقات فإنها تأمل مسارعة جميع الأشقاء إلى معالجة هذا الأمر، خاصة أن العديد من القادة العرب قد عبروا مباشرة مع رئاسة السلطة والحكومة عن قرارهم الكريم بتسديد هذه الالتزامات التي سوف تخدم مصالح شعبنا بأسره داخل الوطن وخارجه في وقت سابق وبشكل عاجل.

إن الوضع الفلسطيني الحالي لا يحتمل إطلاقا تعطيل الرواتب لعشرات الآلاف من الموظفين، ووقف النفقات للمؤسسات الصحية والتعليمية والاجتماعية في جميع أرجاء الضفة وغزة.

وتأمل اللجنة التنفيذية أن يكون التأخير في تسديد الالتزامات أمراً مؤقتاً في الوقت الذي قامت فيه جهات دولية عديدة بتسديد كامل التزاماتها بل وزيادتها على حد أنها دفعت جميع الاستحقاقات لهذا العام بشكل مبكر في الأشهر الأولى منه.

4- درست اللجنة التنفيذية نتائج الزيارات التي قام بها الرئيس أبو مازن إلى إيطاليا وفرنسا ومالطا، والزيارة التي قام بها رئيس الوزراء البريطاني إلى فلسطين، وكذلك اللقاء الذي تم مع السناتور أوباما مرشح انتخابات الرئاسة الأميركية.

وتعبر اللجنة التنفيذية عن تقديرها لمواقف التي عبر عنها جميع القادة الذين التقتهم القيادة الفلسطينية، والدعم السياسي والمادي للسلطة الذي جرى التأكيد عليه خلال تلك اللقاءات والزيارات.

كما تؤكد اللجنة التنفيذية على أن هذه المواقف هي تعبير عن اتساع الدعم والتفهم الدولي، ومساندة القوى الدولية على اختلاف اتجاهاتها للسياسة الوطنية والواقعية التي تنتهجها القيادة الفلسطينية من خلال حرصها الأكيد على مصالح شعبنا وحقوقه.

5- تؤكد اللجنة التنفيذية وبعد دراستها نتائج اللقاءات التفاوضية وكذلك نتيجة الاجتماع الذي أجراه الوفد المفاوض في واشنطن مع وزيرة الخارجية الأميركية، أن جميع جولات التفاوض لم تحقق أية نتائج ملموسة أو تقدم فعلي حتى الآن.

وترفض اللجنة التنفيذية أية مزاعم عن اقتراب الوصول إلى أي اتفاق سياسي، وتدعو بناء على ذلك الرأي العام الفلسطيني، وجميع القوى الشقيقة والأطراف الصديقة والحريصة على تقدم العملية السلمية إلى عدم الانخداع بمثل تلك المواقف والتصريحات.

كما تؤكد أن أساس الوصول إلى اتفاق سيبقى مستندا على مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية والبرنامج الوطني الفلسطيني بجميع عناصره ومكوناته.

6- تستتكر اللجنة التنفيذية استمرار الجماعة الانقسامية والانقلابية في غزة في نهجها من خلال مواصلة أعمال القمع وكبت الحريات وإسكات أي صوت مخالف، وكذلك استمرار عملية الاستيلاء على مؤسسات وطنية وشعبية ونوادٍ رياضية لفرض لون واحد على المجتمع بأسره هو لون حماس والمليشيا الانقلابية المرتبطة بها.

وتدعو اللجنة التنفيذية وعلى ضوء الاتصالات التي أجراها الرئيس أبو مازن مع عدد من القادة العرب، إلى وضع صيغة تفصيلية للمبادرة التي أعلن عنها الرئيس أبو مازن في تفعيل الحوار الوطني الفلسطيني.

وترى اللجنة التنفيذية أن الحوار الوطني يجب أن يستهدف الوصول إلى خطوات عملية وخاصة تشكيل حكومة انتقالية محايدة وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وإعادة بناء أجهزة الأمن من خلال مساعدة عربية.

كما وترى اللجنة التنفيذية أن الوصول إلى اتفاق وطني يمكن أن يكتفي في البداية بالتفاهم على هذه النقاط، وعدم العمل بموقف خلاصته إما الاتفاق على كل شيء أو لا شيء.

وترى اللجنة التنفيذية أن ما تقوم به حركة حماس في غزة يؤكد انخراطها في مشروع فصل غزة بالكامل عن الضفة، مما يخدم المخطط الإسرائيلي الذي يضع هذا الانفصال في مقدمة أهدافه، ولذا فإن اللجنة التنفيذية سوف تواصل العمل مع جميع الأشقاء العرب لإحباط هذا المخطط، لأنه يشكل الحلقة الأولى في خطة منع قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وتستنكر اللجنة التنفيذية قيام مليشيا حماس الانقلابية بمنع عضوي اللجنة التنفيذية الأخوين الدكتور زكريا الأغا والدكتور رياض الخضري من مغادرة قطاع غزة ومصادرة هوياتهما لتعطيل وصولهما إلى رام الله وحضور اجتماع اللجنة التنفيذية، تماما مثلما تفعل إسرائيل مع العديد من القيادات الوطنية.

إن هذا الإجراء يكشف فعلا كيف حولت حماس دورها إلى أداة في خدمة مخططات المساس بدور منظمة التحرير ومؤسساتها وقياداتها.

وختاما، فإن اللجنة التنفيذية تعبر عن الألم الكبير لوفاة القائد الوطني الكبير فائق وراة، الذي لعب دورا بارزا في مختلف مراحل النضال الوطني للدفاع عن الهوية الوطنية لشعبنا بعد النكبة، ولإعادة بناء شخصيته والنهوض بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولحماية مكتسباته الوطنية وبرنامج الوطني، وتدعو اللجنة التنفيذية إلى العمل لصيانة مآثر فقيدنا الغالي وحماية ذكراه ودروس تجربته الثمينة.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 3 حزيران 2008

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد الرئيس محمود عباس اجتماعا لها في مقر الرئاسة في مدينة رام الله، اليوم، وتوصلت نتيجة بحث التطورات الميدانية والداخلية والسياسية إلى ما يلي:

1- إدانة قرارات الحكومة الإسرائيلية وخطتها لتحقيق مزيد من التوسع الاستيطاني في القدس وجميع أرجاء الضفة الغربية، واعتبار هذه القرارات بمثابة حكم الإعدام ضد العملية السياسية ومستقبل السلام بين الشعبين.

ودعوة جميع الجهات التي ترعى مسيرة السلام والمفاوضات، والأطراف الدولية المسؤولة وخاصة مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ موقف وقرارات تدين هذا السلوك الإسرائيلي الذي يدير الظاهر لجميع الالتزامات والتعهدات، وآخرها نتائج مؤتمر أنابوليس بشأن التجميد الشامل للاستيطان حتى تدور المفاوضات في أجواء ملائمة.

وترفض اللجنة التنفيذية ذرائع الحكومة الإسرائيلية لمواصلة الاستيطان، وخاصة مزاعمهم بأن من حقهم استثناء القدس والكتل الاستيطانية والأغوار وسواها من أي تجميد للاستيطان، وذلك لمواصلة تنفيذ المخطط الاستراتيجي الهادف إلى إعادة رسم خارطة الضفة الغربية والاستيلاء على أوسع مساحات من الأرض وتمزيق وحدتها الجغرافية، وإقامة نظام معازل عنصرية مطوقة بالاستيطان من كل ناحية.

وتؤيد اللجنة التنفيذية موقف السيد الرئيس والوفد المفاوض في اللقاءات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، والذي أكد أن المفاوضات لا يمكنها أن تستمر ما لم يتم التجميد الفوري للاستيطان،

وبإشراف دولي حقيقي لضمان الالتزام الحازم بذلك، وبما يشمل القدس وجميع أرجاء الضفة الغربية دون استثناء.

2- ضرورة العمل المكثف مع الأشقاء في مصر من أجل إنجاز مشروع التهدئة وفق الأسس التي اقترحتها الجانب المصري وعمل من أجل تحقيقها.

وتؤكد اللجنة التنفيذية على أهمية الإسراع في الوصول إلى التهدئة، وذلك في سبيل وضع حد للمعاناة التي يعيشها شعبنا وقطع الطريق على استمرار إسرائيل في تدمير مقومات الحياة في قطاع غزة وفرض الحصار الظالم عليه.

وبناءً على ذلك فإن اللجنة التنفيذية ترى ضرورة مواصلة الجهود مع كل الجهات المعنية، وقطع الطريق على الذرائع التي تستعملها إسرائيل، للوصول إلى إنهاء هذا النزيف، كما ترفض اللجنة التنفيذية لجوء حركة حماس إلى تهديد الشقيقة مصر وأمنها، والتشكيك بدورها المخلص الذي تبذله لوضع حد للمعاناة الفلسطينية.

3- تعبر اللجنة التنفيذية عن تقديرها لجهود الحكومة الفلسطينية برئاسة الدكتور سلام فياض من أجل تطوير الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالرغم من المعوقات التي يضعها الاحتلال عبر الحواجز والحصار وجدار العزل العنصري، وفي هذا الإطار تشيد اللجنة التنفيذية بنتائج مؤتمر فلسطين للاستثمار في بيت لحم وبدور القطاع الخاص والمؤسسات الفلسطينية التي أكدت عبر هذا المؤتمر حرصها على حماية اقتصادنا وتعزيز نموه.

كما تقدر اللجنة التنفيذية مساهمة عدد من الأشقاء العرب، دولا ومؤسسات وفعاليات اقتصادية لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني، وتوفير فرص جديدة للاستثمار والتنمية.

وتحيي اللجنة التنفيذية قيام الحكومة الفلسطينية بتنفيذ مشاريع إنمائية تعزز صمود شعبنا في مختلف مناطق الوطن وخاصة في القرى والمواقع المتضررة من سياسة الاستيطان وجدار العنصرية.

كما تقدر اللجنة التنفيذية برنامج الحكومة لتعزيز الأمن الفلسطيني وأجهزته حتى تقوم بدورها في خدمة أمن الوطن والمواطن، وما أنجزه هذا البرنامج في عدد من المدن في سبيل إعادة النظام والاستقرار الداخلي وقطع دابر الفوضى والفلتان، وتحقيق أجواء انفراج اجتماعي داخلي.

4- تؤكد اللجنة التنفيذية ومع اقتراب مرور عام على الانقلاب الدموي الذي قادته حماس في قطاع غزة، على ضرورة وضع حد لهذا الانقسام الذي يحدث لأول مرة وعلى هذا المستوى من الخطورة في تاريخنا المعاصر.

إن اللجنة التنفيذية ترحب بكل جهد وطني وقومي على أساس ما وصلت إليه القمة العربية الأخيرة في دمشق، حيث أكدت على ضرورة تنفيذ المبادرة اليمينية بجميع عناصرها من أجل التغلب على الوضع المأساوي الذي تمر به الساحة الفلسطينية.

وسوف تعمل اللجنة التنفيذية بإجماع كل أعضائها والقوى المكونة كل السبل التي تسهل تنفيذ تلك المبادرة وإزالة العوائق أمامها، واستنادا إلى معالجة الأمور الجوهرية، وتجنب المسائل الثانوية والجانبية القابلة للتأجيل.

إن شعبنا يدفع ثمنا غاليا نتيجة هذه الحالة التي تولدت بفعل الانقلاب وخاصة شعبنا في قطاع غزة، مما يستدعي المبادرة إلى إيجاد كل السبل الحقيقية التي تكفل حماية وحدة الأرض والشعب والشرعية الوطنية.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 8 أيار 2008

أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اليوم، أن القرار الإسرائيلي الأخير بنقل جزء من قيادتها الأمنية إلى منطقة 'E1' في القدس كمقدمة لتوسيع الاستيطان في هذه المنطقة الحيوية من مدينة القدس، يؤدي إلى تقسيم الضفة الغربية إلى قسمين وينسف جذرياً قيام دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافياً.

وقالت اللجنة في بيان لها: إن قرار القيادة الإسرائيلية الجديد يفضح بصورة لا لبس فيها النوايا الإسرائيلية الحقيقية والتي تقود كلها باتجاه إفشال مشروع التسوية السياسية على أساس قرارات الشرعية الدولية ورؤية الرئيس بوش لقيام الدولة الفلسطينية، كما يعرض الجهود الدولية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي للفشل.

وأضافت: إن التصريحات الإسرائيلية الرسمية عن إحراز تقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين وقرب التوصل إلى اتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967 هو ذر للرماد في العيون وخداع كبير للمجتمع الدولي والراعيين الدوليين لعملية السلام. إذ تحول إسرائيل عملية التفاوض إلى أكبر غطاء لنهب الأرض الفلسطينية وإفشال مشروع التسوية.

وقالت اللجنة التنفيذية في بيانها إن نوايا السلام الإسرائيلية الخادعة والتي تفضحها الممارسات اليومية على الأرض، ستؤدي إلى انهيار المفاوضات وفتح الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على احتمالات باهضة ومكلفة.

وأكدت اللجنة التنفيذية من جديد على مسؤولية الأطراف الراعية للعملية السياسية وخاصة الولايات المتحدة الأميركية والرباعية، لوقف هذه الجرائم المستمرة بحق الشعب الفلسطيني والإرادة الدولية، التي تريد أن ترى حلاً عادلاً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ودعت هذه الأطراف، وخاصة الولايات المتحدة إلى الوفاء بتعهداتها التي قطعتها للسلطة الفلسطينية بوقف مشروع 'E1' الاستيطاني حول القدس لأنه آخر وأخطر حلقة من مسلسل تمزيق الضفة وعزل القدس عن محيطها وتعطيل العملية السياسية.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 6 أيار 2008

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد الرئيس أبو مازن اجتماعاً في رام الله يوم 6-5-2008.

وعلى ضوء التطورات الميدانية والسياسية توصل الاجتماع إلى ما يلي:-

1- التأكيد على الموقف الوطني الفلسطيني الذي يعتبر الاستيطان واستمراره الخطر الرئيسي على مستقبل شعبنا الفلسطيني وعلى عملية السلام برمتها.

لذا نؤكد على رفضنا الكامل لجميع الذرائع والحجج التي تستخدمها إسرائيل لتبرير التوسع الاستيطاني، وندعو الولايات المتحدة الأميركية بالدرجة الأساسية إلى العمل لتحقيق وقف الاستيطان بشكل شامل تنفيذاً لتفاهات مؤتمر أنابوليس، وإنفاذاً للعملية السياسية الجارية من الفشل والانهيال.

وتحذر الحكومة الإسرائيلية من الإقدام على عمليات استيطان جديدة وخصوصاً مشروع 'E 1' حول القدس والذي تتوافر مؤشرات واضحة على نوايا إسرائيل للبدء بتطبيقه، وخاصة من خلال شمول هذه المنطقة الحيوية والأساسية بجدار العزل تمهيداً للاستيلاء عليها وتوسيع الاستيطان فيها.

إن خطوات من هذا القبيل سوف تقود إلى مضاعفات خطيرة في مقدمتها القضاء على المفاوضات وعلى كل الأجواء التي سادت، وعلى الموقف العربي والدولي الذي نشأ، والذي يعول على استمرار العملية السياسية، ونؤكد أن مقياس أي تقدم في المفاوضات يعتمد أولاً وفي الأساس على الوقف التام للاستيطان وإزالة البؤر الاستيطانية في جميع أنحاء الضفة بما فيها القدس.

2- إدانة جرائم الاحتلال الإسرائيلي التي تتواصل في جميع أرجاء الوطن، بما فيها الاغتيالات التي تطال أبناء شعبنا، وخاصة المدنيين، وكذلك أعمال الحصار والتضييق على الحالة الاقتصادية عبر الحواجز التي لا تزال تخنق المجتمع الفلسطيني ونشاطه في جميع المجالات.

وإذا نرحب بتزايد الاهتمام الدولي بإزالة الحواجز ورفع الحصار عن غزة و الضفة، فإننا نعتبر أن ما جرى من إعلان عن رفع بعض الحواجز في الضفة لا يمثل خطوة جادة ولم يؤد إلى أي تغيير في الأوضاع اليومية والحياتية لأبناء شعبنا، وندعو إلى عدم الانجرار نحو مجرد خطوات جزئية وشكلية بشأن الحصار مثل المطالبة بتحسين المعاملة على الحواجز أو مجرد مراقبة الأداء عليها، لأن هذا سيقود إلى نتيجة واحدة تتمثل في بقاء الحصار وتمكين الاحتلال من مواصلة تدمير مقومات الحياة الفلسطينية وتعطيل التنمية وإفقاد المساعدات الدولية فعاليتها في تحسين الوضع الاقتصادي.

3- التأكيد على استمرار الجهود التي يبذلها الرئيس أبو مازن بالتعاون مع الأشقاء في مصر لتأمين نجاح مشروع التهدئة في قطاع غزة، وهو المشروع الذي دعت إليه السلطة والرئاسة منذ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وعادت إلى التركيز على ضرورة توفير كل شروط نجاح التهدئة منذ الانقلاب الحمساوي في قطاع غزة، حرصاً على عدم تعريض شعبنا لمخاطر العدوان المستمر والحصار والخراب، أو تحويله إلى رهينة بيد الانقلابيين الذين يستخدمون العذاب والمعاناة الشعبية للتعطيل على أعمالهم ولحماية انقلابهم، وكذلك من أجل قطع الطريق على خطط إسرائيل الرامية إلى تحويل قطاع غزة إلى ميدان للدمار والجوع، وعزل القطاع عن العالم، والبطش اليومي بأبنائه جميعاً دون تمييز.

إننا ندعو إلى بذل كل الجهود حتى تدخل التهدئة الشاملة حيز التنفيذ بشكل فوري، مؤكداً على جاهزية السلطة وأجهزتها باعتبارها الممثل الوحيد للشرعية الفلسطينية لتسهيل فك الحصار والقيام بدورها بالتالي على المعابر وخاصة معبر رفح الدولي وفق الاتفاقيات الدولية.

4- استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير مفصل حول جولة الرئيس في عدد من العواصم العربية، وخاصة الأشقاء في مصر مع سيادة الرئيس حسني مبارك، ومع خادم الحرمين الشريفين في المملكة العربية السعودية، وجماعة الملك عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وسيادة الرئيس زين العابدين بن علي في تونس.

وتعبر اللجنة التنفيذية عن تقديرها الكبير للموقف الداعم للأشقاء العرب للسلطة والحكومة من أجل تعزيز صمود شعبنا في الضفة وغزة وفي جميع بلدان الشتات.

كما تؤكد اللجنة التنفيذية على أهمية تأمين استمرار الدعم المالي الذي تقرر في القمم العربية المتعاقبة وفي مؤتمر باريس، لأن تعثر الدعم أو انقطاعه سيقود إلى أزمة مالية وحياتية واقتصادية في الشهر القادم، وهذه مسؤولية تتحملها السلطة مع جميع الأشقاء العرب بشكل متضامن وموحد.

5- وناقشت اللجنة التنفيذية نتائج الزيارة التي قام بها الرئيس إلى موسكو ولقاءه مع القيادة الروسية، ونؤكد على أهمية انعقاد مؤتمر موسكو للسلام في الشرق الأوسط، مع الإعداد الجيد لهذا المؤتمر بحيث يشكل دفعا جديا للعملية السياسية وإكمال المسيرة التي انطلقت في مؤتمر انابوليس، مع التعبير عن التقدير للدعم السياسي والعملية الذي تواصل روسيا توجيهه نحو شعبنا وسلطاننا الوطنية. ودرست اللجنة كذلك نتائج اللقاءات التي جرت في واشنطن مع الرئيس جورج بوش والوزيرة رايس والمسؤولين في الكونغرس والإدارة.

وتعبر اللجنة عن تقديرها للمساعدات الأميركية وخاصة التي تقرر هذا العام لمساندة الميزانية الفلسطينية والمشاريع التنموية الأخرى في المجالات المختلفة ولبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية. وفي نفس الوقت تأمل اللجنة التنفيذية زيادة فعالية الدور الأميركي مع جميع أطراف اللجنة الرباعية من أجل وقف الاستيطان ورفع الحواجز أولا، ودعم جهود التهدئة في قطاع غزة، والتمكن من دفع المفاوضات لتحقيق أهدافها في إنجاز اتفاق سلام فعلي قبل نهاية العام.

6- وفي نفس الوقت تؤكد اللجنة التنفيذية أن الهوية مازالت واسعة للغاية بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي تجاه جميع قضايا الوضع النهائي وخاصة الحدود والمستوطنات والقدس واللجئين والأمن.

وتعتبر اللجنة التنفيذية أن الترويج الإسرائيلي لوجود تقدم كبير مزعوم هدفه الالتفاف على الموقف الدولي الداعي لوقف الاستيطان أولا، ولقبول المبادرة العربية والشرعية الدولية كأساس للعملية السياسية ثانيا.

إننا نؤكد على أن الالتزام بحدود الرابع من حزيران بما يشمل الضفة الغربية والقدس في قلبها، وبدون فصل بين الضفة والقدس أو أي جزء من أجزاء الأرض الفلسطينية والوحدة بين غزة والضفة، هي أسس وطنية لا مجال للمساومة عليها أو التفريط بها في المفاوضات الجارية، وكذلك فإن التقدم في المفاوضات يجب أن يستند إلى وحدة جميع قضايا الوضع النهائي، حيث إن الاتفاق لن يتحقق إذا لم يكن تاما وشاملا.

7- تعبر اللجنة التنفيذية عن تقديرها الكبير لجهود الحكومة الفلسطينية وإجراءاتها العملية، وآخرها إرسال وحدات من الأمن الفلسطيني إلى جنين ومحافظتها، بعد نشر قوات الأمن في نابلس وطولكرم.

وتقدر اللجنة التنفيذية مساهمة المجتمع المحلي والرأي العام الشعبي والفصائل والقوى والشخصيات الوطنية إلى إحاطة قوات الأمن ودورها الوطني بالدعم الكامل والمساندة، تعبيراً عن تصميم شعبنا ومجتمعنا لقطع دابر الفلتان الأمني وفرض النظام العام وتقوية صمود شعبنا في مواجهة سياسة الاحتلال الرامية إلى أضعاف مؤسسات السلطة وأجهزة الأمن الفلسطينية، وفي دفع مجتمعنا نحو التفكك والتمزق.

8- تؤكد اللجنة التنفيذية على ضرورة مواصلة العمل للتحضير لعقد المجلس الوطني الفلسطيني، واستمرار اللجنة التحضيرية المكلفة بذلك في القيام بمهامها، كما تدعو اللجنة التنفيذية إلى عقد اجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني من أجل مواصلة الجهود لتفعيل دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومناقشة التطورات السياسية الراهنة وذات الطابع المصيري.

9- تؤكد اللجنة التنفيذية على أهمية تنفيذ البرنامج الشامل لإحياء الذكرى الستين لنكبة شعبنا الفلسطيني في جميع المحافظات ومناطق الوطن بمساهمة مؤسسات شعبنا الوطنية، والهيئات الشعبية غير الحكومية، والفعاليات والشخصيات الوطنية، وكذلك القيام بذات الجهود والنشاطات في تجمعات شعبنا خارج الوطن ومخيمات اللجوء والشتات.

وتأمل اللجنة التنفيذية أن تكون هذه المناسبة مجالاً لتأكيد وحدة شعبنا حول برنامج منظمة التحرير الوطني، والذي يشكل خشبة الخلاص لإنقاذ شعبنا من التشرذم والاحتلال والتمييز والإرهاب، ومن أجل قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتأمين حق شعبنا في العودة إلى وطنه وفق قرارات الشرعية الدولية.

وسيقوم السيد الرئيس أبو مازن بتوجيه كلمة وطنية شاملة في هذه المناسبة، وذلك في إطار المشاركة في الذكرى.

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 17 نيسان 2008

أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في بيان لها، اليوم، أن الحماية الدولية لشعبنا مهمة لا تحتل التأجيل، مشددة في الوقت ذاته على ضرورة تدخل المجتمع الدولي لوقف المجازر الإسرائيلية بحق شعبنا.

وفيما يلي نص البيان: تضيف إسرائيل بعدوانها الدموي المتجدد على شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة جريمة جديدة في سجل جرائمها التي لم تنقطع ضد شعبنا الفلسطيني على اختلاف أماكن تواجده.

وبهذا العدوان الدموي الجديد والذي راح ضحيته عشرون مواطناً و35 جريحاً معظمهم من الأطفال الأبرياء والمواطنين العزل والمصور الصحفي فضل شناعة، تؤكد إسرائيل مجدداً على خروجها

المستمر عن القانون الدولي والإنساني وكونها دولة تمارس الإرهاب المباشر ضد السكان والمدنيين العزل.

فلم يكتف الاحتلال بحصار غزة وخنقها ومحاربة شعبنا في قوته وكل مستلزمات الحياة الأدمية فيه تحت ذرائع لم تكن ولن تكون مبررة للإيغال في الدم الفلسطيني واستباحته بطريقة همجية، بل يواصل عدوانه الذي لم ينقطع بهدف تحقيق مكاسب سياسية أهمها سلخ قطاع غزة عن الأرض الفلسطينية وإخراجها من الكيانية الفلسطينية، وإعفاء نفسه من الواجبات المترتبة عليه كقوة احتلال أمام المجتمع الدولي مستخدماً الانقسام السياسي والانقلاب في غزة ذريعة أمام المجتمع الدولي لتبرير حصاره وتجويعه لأكثر من مليون ونصف مليون من أبناء شعبنا داخل القطاع الصامد.

ويتزامن هذا العدوان الهجمي مع استمرار الاستيطان وتهويد القدس والاجتياح المستمر للمدن واغتيال المناضلين الفلسطينيين في الضفة بهدف سحق آمال وطموحات الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال الناجز وتصفية أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967.

إن استمرار الإرهاب المنظم والرسمي على قطاع غزة بالتوازي مع ترسيخ مظاهر الاحتلال في الضفة والقدس، خلافاً لجميع الاتفاقات والالتزامات ذات الطابع الدولي، يتطلب وعلى عجل تدخل مباشر للمجتمع الدولي وفي مقدمته تأمين حماية دولية عاجلة لشعبنا في الضفة والقطاع.

إن نزع فتيل الانفجار في هذه المنطقة لم يعد ممكناً دون تقدم المجتمع الدولي وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية راعية عملية السلام والرباعية وبصورة فاعلة ومباشرة لإلزام إسرائيل بوقف عدوانها ووجود قوات دولية على كامل أرضنا المحتلة، وبالسير الحثيث نحو تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 20 آذار 2008

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اليوم، اجتماعاً لها في مدينة رام الله برئاسة السيد الرئيس محمود عباس.

وتوجهت اللجنة التنفيذية بمناسبة عيد المولد النبوي الشريف بأحر التهاني إلى شعبنا وأمتنا في هذه الذكرى العظيمة.

وتوصلت اللجنة على ضوء دراسة الأوضاع الراهنة والتطورات السياسية الأخيرة إلى ما يلي:

أولاً: الرفض التام للمواقف الإسرائيلية كما عبر عنها إيهود أولمرت، رئيس الوزراء الإسرائيلي، بشأن استمرار الاستيطان في القدس وجوارها وفي الكتل الاستيطانية، ما يعني مواصلة ذات النهج الذي كان قائماً في السابق باستباحة الأرض الفلسطينية ونهب المزيد منها، والارتداد بالتالي عن جميع التفاهات التي جرى التوصل إليها في مؤتمر أنابوليس، وتحدي الموقف الدولي الذي عبرت عنه جميع الأطراف الدولية والإقليمية بدون استثناء، بوقف تام لكل النشاطات الاستيطانية في كل الأراضي المحتلة بما فيها القدس.

إن هذا النهج الإسرائيلي يعني القضاء التام على أهم أسس المفاوضات، وهو عدم قيام أي طرف بتقرير مصير الأرض قبل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي عبر المفاوضات، وهذا التصميم

الإسرائيلي على استمرار الاستيلاء على مزيد من الأراضي يكشف أن الهدف هو فرض حدود توسعية لإسرائيل من طرف واحد، ومنع قيام دولة فلسطينية على حدود عام 67، تكون قابلة للحياة والتطور، وفي سبيل دفع الأمور نحو حل وحيد وهو الدولة ذات الحدود المؤقتة، فوق قطع ممزقة وأجزاء من الضفة الغربية.

إن اللجنة التنفيذية وأمام هذا الخطر النوعي الذي يهدد مجمل العملية السياسية نتيجة هذا الموقف الإسرائيلي، تدعو الرئيس الأمريكي جورج بوش، وجميع قادة اللجنة الرباعية الدولية إلى عمل عاجل لمنع انهيار هذه الفرصة التي أتاحت بعد مؤتمر أنابوليس، وتؤكد اللجنة التنفيذية أنه في حال عدم تدارك الوضع الحالي بوقف الاستيطان تماماً، فإن المنظمة لا تتحمل أية تبعات أو مسؤولية على النتائج السياسية التي تترتب على ذلك، وعلى خراب العملية السياسية، وبكل آثاره على الوضع في المنطقة.

إن حماية العملية السياسية لن تتم بدون خطوات جادة وسريعة ومن خلال تحرك عاجل تقوده أساساً الولايات المتحدة، وكل القوى والجهات الدولية الإقليمية على أعلى المستويات.

وتعتبر اللجنة التنفيذية أن الحكومة الإسرائيلية وعبر ما تقوم به من توسع استيطاني يشمل كل جزء من الأراضي الفلسطينية من الأغوار وحتى الخليل وجنين والقدس، تتحمل وحدها المسؤولية عن التراجع والانهيار الذي يلحق بعملية السلام، وعن مساعدة القوى المعادية للسلام حتى تحقق أهدافها وأغراضها في المنطقة، وضد مصالح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ثانياً: تعبر اللجنة التنفيذية عن تقديرها لدور الأشقاء في اليمن وفي المقدمة السيد الرئيس علي عبد الله صالح لجهوده الخيرة من أجل مساندة الوحدة الفلسطينية عبر المبادرة اليمنية. وتؤكد اللجنة التنفيذية تأييدها التام لتنفيذ هذه المبادرة، ورفضها لجميع أشكال التلاعب والتحايل التي تريد تحويل المبادرة إلى جدول أعمال وليس إلى أسس لحل الأزمة الداخلية، أو لمحاولات تحويل هذه الأزمة إلى حوار بين فصيلين وليس إلى مسؤولية وطنية شاملة تساهم فيها منظمة التحرير بجميع أطرافها ومقوماتها.

وتدعو اللجنة التنفيذية حركة حماس إلى عدم الوقوع في الفخ الإسرائيلي الذي يشجع على انفصال غزة وعزلها عن الكيان الوطني الفلسطيني. وكل محاولة تقوم بها حماس الآن للوصول إلى صفقة تحت أي مسمى كانت مع إسرائيل تخص غزة وحدها، وبهدف إقامة دويلة خاصة بها، إنما يتلاقى تماماً مع المشروع الإسرائيلي الهادف إلى تقويض قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة وغزة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

ثالثاً: تؤكد اللجنة التنفيذية على دعمها الكامل لجهود مصر الشقيقة من أجل استعادة التهدئة وفتح المعابر وإنهاء الحصار الذي يعاني منه شعبنا في غزة. ومن جانب آخر فإن اللجنة التنفيذية تعبر عن دعمها التام لموقف الرئيس والحكومة بشأن الاستعداد لاستلام المعابر وإدارتها حتى يسهل ذلك من شدة المعاناة في قطاع غزة. وسوف تواصل اللجنة التنفيذية جهودها في هذا الصدد لتحقيق هذه الأهداف في أسرع وقت ممكن.

رابعاً: تؤكد اللجنة التنفيذية على ضرورة استكمال اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني لأعمالها تمهيداً لعقد الدورة القادمة للمجلس، من أجل تفعيل دور المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها وصيانة دورها وموقعها الوطني كمثل شرعي ووحيد لشعبنا الواحد الموحد.

خامساً: تدين اللجنة التنفيذية سماح الجهات الرسمية الإسرائيلية لجنود الاحتلال باستعمال إطلاق النار ضد أعمال الاحتجاج السلمي التي يقوم بها مواطنون فلسطينيون ضد جدار الفصل، وتعتبر أن هذا القرار العنصري الصارخ إنما يعبر عن سياسة متمادية في العدوان وتخشى النضال السلمي للجماهير الفلسطينية التي تدافع عن أرضها ومستقبلها، وتحاول إحباط هذا النضال، وزيادة في العنصرية فإن التعليمات إلى الجنود الإسرائيليين تنص على عدم إطلاق النار في حال تواجد أجانب أو مواطنين إسرائيليين، للتأكيد على أن القتل يجب أن يطال الفلسطينيين وحدهم مع حماية رسمية إسرائيلية لهذا القتل.

سادساً: تؤكد اللجنة التنفيذية على ضرورة قيام القمة العربية في دورتها القادمة في دمشق بالتأكيد على مبادرة السلام العربية وتفعيل الدور العربي لدعم هذه المبادرة، ومساندة الموقف الفلسطيني في جميع المجالات، وخاصة بشأن خطر النشاط الاستيطاني على مجمل عملية السلام.

وتشير اللجنة التنفيذية إلى أهمية استمرار الدعم العربي للسلطة الوطنية وفق ما تقرر في قمة الرياض، والتزامات مؤتمر باريس الاقتصادي، نظراً للوضع الذي يمر به الشعب الفلسطيني، ومن أجل حماية مؤسساته الوطنية لمواصلة قيامها بدورها وواجباتها.

سابعاً: تعبر اللجنة عن اعتزازها وفخر شعبنا كله بالذكرى الأربعين لمعركة الكرامة، التي دارت رحاها ضد العدوان الإسرائيلي في الكرامة يوم 1968/3/21، ومثلت دليلاً على قدرة وصمود المناضل الفلسطيني والجندي العربي الأردني ووحدة الدم والمصير بينهما في هذه المعركة الخالدة التي ردعت العدوان وحققت النصر عليه.

وتدعو اللجنة التنفيذية إلى إحياء هذه الذكرى في جميع المؤسسات التربوية والتعليمية والإعلامية ومن قبل جميع المؤسسات الوطنية حتى تحفظ الأجيال كلها مآثر وبطولات الكرامة ومعانيها الوطنية، باعتبارها محطة هامة في تاريخنا الوطني والقومي.

ثامناً: تحيي اللجنة التنفيذية الفقيد الوطني العظيم الدكتور جورج حبش، في ذكراه الأربعين، وتدعو إلى تمجيد اسم المناضل الكبير وتعميم إنجازاته وروح الوحدة الوطنية والإخلاص للقضية القومية التي جسدها.

وتتوجه اللجنة التنفيذية إلى جميع نساء فلسطين وإلى الأمهات الفلسطينيات، عنوان العطف والإخلاص والحنان والتضحية، بأحر التهاني في عيد الأم، حيث نفخر كلنا أن لنا أمهات مثلهن رفعن راية الوطن وحماية العائلة وفداء الأبناء جيلاً بعد جيل، المجد للأم والأم الفلسطينية بالذات.

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 2 آذار 2008

دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد الرئيس محمود عباس لتعليق المفاوضات والاتصالات مع الجانب الإسرائيلي حتى يتوقف العدوان الإجرامي بشكل فوري.

واعتبرت في بيان لها اليوم، أن هذا الموقف هو دلالة على التصميم لمواجهة العدوان بكل السبل وبالأشكال التي تخدم الأهداف الوطنية، داعية جماهير شعبنا في الوطن والشتات إلى التعبير عن وقوفهم صفاً واحداً مع شعبنا في قطاع غزة ضد العدوان والإجرام والمذابح الجماعية.

وأكدت اللجنة التنفيذية، أن هذا الظرف يتطلب أقصى درجات الوحدة والتلاحم ووضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، داعية جميع القوى والأحزاب الشقيقة والصديقة في العالم العربي وعلى النطاق الدولي إلى الوقوف مع شعبنا في هذه المحنة الكبرى، وإدانة العدوان، والضغط على المعتدين من أجل الوقف الفوري لهذه الجرائم التي ترتكب ضد المدنيين الفلسطينيين، والتي تحاول جعل أرض غزة أرضاً محروقة، وتدمر كل مقومات الحياة فيها.

تدعو الدول العربية الشقيقة إلى مواصلة بذل الجهود على كل المستويات، خاصة في مجلس الأمن الدولي، لاتخاذ موقف سريع يضع حداً للعدوان الإجرامي.

كما دعت مجلس الأمن الدولي وجميع الهيئات الدولية إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة وسائر أرجاء الوطن الفلسطيني، بما في ذلك الضفة الغربية والقدس، وذلك كخطوة لتمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حريته وإنهاء الاحتلال عن جميع أراضيه حتى حدود الرابع من حزيران عام 67، ووضع حد نهائي للمآسي والمجازر والمعاناة التي تفوق طاقة البشر التي يمر بها شعبنا.

وشددت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على أن الحماية الدولية أصبحت مطلباً لا يحتمل التأجيل من خلال تأمين قوات دولية تحت علم الأمم المتحدة للمساعدة في وضع حد لهذا الوضع المأساوي الذي صار يتكرر باستمرار.

ودعت جميع القوى الوطنية إلى التحلي بالمسؤولية الكاملة في هذا الظرف، وعدم القيام بأي أعمال من شأنها أن تضعف عدالة الموقف الوطني الفلسطيني وتمكّن الاحتلال من استخدامها كذريعة لمواصلة حربه الإرهابية، مشيرة إلى أن شعبنا يواجه في هذه اللحظات مجزرة دموية تقوم بها قوات الاحتلال على نطاق شامل في قطاع غزة، وتستهدف أبناء شعبنا بدون تمييز أطفالاً ونساء وشيوخاً، كما يعلن قادة الاحتلال عن نواياهم الصريحة في تحويل القطاع إلى محرقة على غرار الجرائم النازية التي لا يخجل بعض قادة الاحتلال التشبه بها.

وعبرت اللجنة التنفيذية عن أسفها لتصريحات صدرت عن خالد مشعل في دمشق، التي تدلل على أن عالمه الصغير والضيق لا يتجاوز حدود مصالحه الحزبية ومحاولته استغلال دماء ومعاناة شعبنا الباسل الصامد في قطاع غزة لتحقيق أمجاد وهمية لشخصه وحركته على حساب الدماء الطاهرة.

وقالت اللجنة التنفيذية في بيانها إن تخرصات مشعل ضد السيد الرئيس، رئيس الشرعية الفلسطينية، من دمشق، ومحاولته في هذه الظروف التي ندعو فيها إلى التسامي عن كل الخلافات أن يواصل الحملة الإعلامية المسمومة ضد السلطة ورئيسها ومؤسساتها وضد منظمة التحرير، إنما يكشفان الأهداف الحقيقية لقيادة حركة حماس في محاولة ركوب موجة المقاومة، وسلب أدوار القوى الوطنية، والتحضير لمساومة إسرائيل من أجل الإفراج عن حماس وليس عن شعبنا، ومن أجل التعاطي مع حماس وليس التعامل الجاد مع الحقوق والمصالح الفلسطينية.

وأشارت إلى أن تراجع مشعل عن قبوله بالمبادرة اليمنية، بعد أن أعلن السيد الرئيس الموافقة غير المشروطة عليها لبدء الحوار الوطني، يكشف أن دعوات مشعل السابقة والحالية للحوار هي لمجرد ذر الرماد، وإخفاء النوايا الحقيقية لحركة حماس في فصل قطاع غزة عن بقية الجسم الفلسطيني، وإقامة كيان ونظام خاصين بها في قطاعنا الباسل.

وتوجهت اللجنة التنفيذية إلى جماهير شعبنا البطل في قطاع غزة الصامد، وفي جميع أرجاء وطننا المحتل في الضفة الغربية والقدس، بالتأكيد لهم أن صمودهم وتضحياتهم لن تذهب هدرًا، وأن هذا الدم الطاهر الذي يسيل دفاعاً عن أهدافنا في الحرية والاستقلال سيبقى منارة تضيء طريقنا، وسيلحق المزيد من العار بالمحتلين، ويكشف من جديد نواياهم الحقيقية في الاعتداء على الحق المشروع لشعبنا بأكمله في أن يتحرر ويستقل ويلتحق بأسرة شعوب العالم المسالمة.

وأكدت أن من واجب جميع القوى المناهضة للاحتلال والعدوان داخل إسرائيل أن تعطي صوتها في هذا الظرف لوقف العدوان الدموي المستمر.

كما توجهت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالتعازي الحارة لعائلات شهدائنا في كل أرجاء الوطن، مؤكدة أن منظمة التحرير ستظل على عهدنا في الحفاظ على تراث الشهداء ومساندة أهلهم وذويهم بكل الإمكانيات، كما توجهت إلى الجرحى من أبناء شعبنا بالتمنيات بالشفاء العاجل والعودة إلى صفوف شعبهم لمواصلة مسيرة الكفاح الوطني من أجل الاستقلال والحرية.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 23 شباط 2008

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة السيد الرئيس محمود عباس، اليوم، اجتماعاً لها في رام الله.

وبعد دراسة جملة من القضايا السياسية والداخلية، توصلت إلى النتائج التالية:

أولاً: تدين اللجنة التنفيذية استمرار أعمال الاستيطان الإسرائيلية، والتي تشمل مناطق مختلفة في مدينة القدس الشريف وحولها، وفي الأغوار وبيت لحم والخضر وسلفيت وسواها من المنطقة. وذلك إضافة إلى أنه لا يمر يوم دون إعلان إسرائيلي عن مشاريع لبناء مئات الوحدات الاستيطانية في القدس والضفة الغربية.

وتعتبر اللجنة التنفيذية أن هذه الأعمال الاستيطانية تناقض كلياً الالتزامات التي وردت في خطة خارطة الطريق وفي تفاهات مؤتمر أنابوليس، وتقود إلى تعطيل عملية التفاوض تعطيلًا فعليًا، لأن أي تقدم بهذه العملية يبقى مرهونًا بالوقف التام للاستيطان وجميع الانتهاكات والتحديات ضد أرضنا وممتلكاتنا الوطنية. وتؤكد اللجنة التنفيذية لجميع الجهات المعنية على أن وقف الاستيطان وقفًا تامًا بما يشمل القدس وجميع أرجاء الضفة الغربية، هو الشرط الذي لا تنازل عنه لاستمرار المفاوضات التي لم تحرز أي تقدم حتى الآن بسبب التعنت الإسرائيلي وعدم توقف الاستيطان بشكل كامل.

ثانيًا: تؤكد اللجنة التنفيذية على أولوية وقف الاعتداءات الإسرائيلية ضد شعبنا في الضفة وقطاع غزة والقدس الشريف، وكذلك ضد المدنيين والاعتقالات الجماعية، وتخريب الممتلكات والمزروعات، وجميع الجرائم التي تدمر الحياة والاقتصاد وحرية الحركة للمواطنين وسواها، بما

في ذلك استمرار بناء جدار الفصل العنصري وإقامة المزيد من الحواجز في الضفة الغربية، بالرغم من التعهدات والالتزامات الإسرائيلية السابقة.

ثالثاً: ترفض اللجنة التنفيذية استمرار الحصار الإسرائيلي حول قطاع غزة، وأسلوب العقوبات الجماعية الذي يمس حياة المواطنين من أبناء شعبنا، وما يخلفه هذا الحصار من نتائج كارثية على جميع الصعد.

وتعبر اللجنة التنفيذية عن تقديرها لموقف البرلمان الأوروبي وجميع الدول الصديقة التي عبرت عن قلقها الكبير من هذا الحصار وآثاره، وطالبت برفعه وبعدم تحميل شعبنا بأكمله نتائج أعمال فئات تستعمل قطاع غزة كرهينة لتحقيق أغراضها الخاصة.

وتدعو اللجنة التنفيذية مجدداً إلى فتح جميع المعابر وتطبيق الاتفاقيات الدولية لحماية استمرار العبور الآمن للمواطنين والبضائع والاحتياجات الإنسانية وسواها، مع استبعاد السلطة وحكومتها لتولي هذا العبء، حرصاً على مصالح شعبنا وتخفيفاً لمعاناته، والفصل بين موضوع المعابر وبين الأزمة السياسية مع انقلاب حماس الانفصالي.

رابعاً: تؤكد اللجنة التنفيذية على أن الأولوية في العملية التفاوضية يجب أن تتمثل في التركيز على القضايا الجوهرية، وخاصة القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والأمن وسواها. وبحيث يكون حل هذه القضايا والاتفاق حولها وفق ما تضمنته قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام وخارطة الطريق، هو المفتاح لمعالجة بقية القضايا المطروحة على جدول أعمال المفاوضات.

وتؤكد اللجنة التنفيذية مجدداً على الموقف الذي عبر عنه الرئيس أبو مازن في رفض الدولة ذات الحدود المؤقتة التي تستثني القضايا الجوهرية في الحل النهائي. كما تشدد اللجنة التنفيذية على خطر إضاعة الفرصة التي توفرها انطلاقة العملية السياسية منذ أنابوليس، وعلى أن لدى الشعب الفلسطيني خيارات متعددة تنسجم مع الشرعية الدولية ومع خبرته في الكفاح الشعبي السلمي لنيل حقوقه الوطنية، كما تعبر عنه نماذج عديدة بما فيها نموذج بلعين المناضلة. ونعبر في هذه المناسبة عن إدانة أعمال القمع واستخدام الغازات والقمع في بلعين والخضر وأم سلمونة التي ارتكبها جيش الاحتلال ضد أبناء شعبنا والمتطوعين الأجانب.

خامساً: تدعو اللجنة التنفيذية إلى تفعيل دور اللجنة الثلاثية الأميركية – الإسرائيلية – الفلسطينية، والتي تختص وفق تفاهات أنابوليس في الرقابة على تنفيذ التزامات المرحلة الأولى من خارطة الطريق، وخاصة وقف الاستيطان في جميع المناطق بما فيها القدس الشريف. إن مهمة اللجنة الثلاثية هي العمل على تنفيذ هذه الالتزامات ولا شيء آخر سواه.

سادساً: تعبر اللجنة التنفيذية عن تقديرها لموقف بعض المنظمات الحقوقية الفلسطينية التي كشفت أن وراء انفجار مخيم البريج الأخير، والذي أدى إلى دمار واسع للغاية، قيام بعض الجهات بتخزين صواريخ ومتفجرات وسط البيوت السكنية. وتدعو إلى إنهاء هذه المأساة المستمرة والتي تحول بيوت المواطنين الأمنيين إلى مراكز لهذه النشاطات والأعمال التي تلحق أضراراً بالأضرار بشعبنا وحياته وأمنه.

واللجنة التنفيذية إذ تؤكد على هذا الموقف، فإنها تستمر في تحميل إسرائيل المسؤولية عن استمرار ارتكاب انتهاكات أخرى بما فيها الاغتيالات والقتل واستباحة المدنيين وأرضهم وممتلكاتهم.

سابعاً: تؤيد اللجنة التنفيذية جهود رئيس السلطة والحكومة الفلسطينية لكشف أسباب وملايسات وفاة المغفور له الفقيد مجد البرغوثي، والتكليف الذي تم للمدعي العام والطبيب الشرعي من أجل نشر تقرير طبي عن سبب الوفاة.

وتتقدم اللجنة التنفيذية بالتعازي الحارة لعائلته الكريمة على هذا المصاب الأليم.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 7 شباط 2008

اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد الرئيس محمود عباس أبو مازن في رام الله يوم الخميس 2008/2/7. ووقفت اللجنة في بداية عملها تحية وإجلالاً لذكرى الفقيد الكبير والمناضل الفلسطيني القائد جورج حبش. وتكريماً له ولذكراه أكد الرئيس أبو مازن على منح الفقيد وسام نجمة القدس، أعلى وسام وطني فلسطيني، وصادقت اللجنة على ذلك.

وتوصلت اللجنة كذلك إلى النتائج التالية:-

أولاً: تعبر اللجنة عن إدانتها الكاملة لاستهداف المدنيين في قطاع غزة، وللحصار المستمر الذي يدمر مقومات الحياة ويعتدي على أبسط حقوق الإنسان ويتعكس مع القانون الدولي.

وتدعو اللجنة الحكومة الإسرائيلية إلى وقف سياسة العقوبات الجماعية، وعمليات القتل والتدمير التي يمارسها جيش الاحتلال بدون تمييز بما فيها الاعتداء على المدارس والورش والبيوت السكنية وسواها.

وتؤكد اللجنة مجدداً رفضها لإطلاق الصواريخ أو العمليات التي تستهدف المدنيين، وهو ما من شأنه إلحاق أضرار بنضالنا الوطني وعدالته وبالتأييد الذي يحظى به من قوى السلام في العالم.

وترفض اللجنة الأساليب التي تلجأ إليها حركة حماس الانفصالية في قطاع غزة والتي تقامر بمصير أكثر من مليون ونصف فلسطيني، وتعطي إسرائيل الفرصة لمواصلة أعمالها القمعية والإجرامية ضد قطاعنا الباسل.

إن حركة حماس تحاول التنصل من أية مسؤولية عن ازدياد معاناة شعبنا في غزة، وتكتفي بإلقاء المسؤولية على الآخرين، وترفض أن تستجيب للإرادة الشعبية ولنداء العقل والضمير، من خلال إصرارها على نهجها الانقلابي والانعزالي.

ثانياً: ترحب اللجنة التنفيذية بالنتائج التي تمخض عنها المؤتمر الشعبي لحماية القدس الشريف.

وتؤكد اللجنة على ضرورة التركيز على مواجهة أعمال الاستيطان المحمومة التي تجري في مدينة القدس، ودعم صمود أبناء شعبنا والنهوض بمؤسساته الوطنية ودورها على كل صعيد.

وتؤكد اللجنة على أولوية أوضاع القدس وضرورة الاهتمام من جانب مؤسسات السلطة والمنظمة بحماية القدس ومقدساتها ومؤسساتها.

كما تدين اللجنة التسهيلات التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية للمستوطنين في مدينة الخليل للاستيلاء على أبنية وعقارات جديدة، وهو الأمر الذي يكشف حقيقة وعدم مصداقية تعهداتها حول وقف الاستيطان، وهذا بالإضافة إلى استمرار المصادرات والتوسع الاستيطاني في بيت لحم والأغوار وسواها من مناطق الضفة الغربية.

ثالثاً: تؤكد اللجنة التنفيذية على ضرورة إعادة فتح معبر رفح وفق اتفاق عام 2005، لأن هذا الاتفاق يوفر توافقاً دولياً وعربياً وفلسطينياً لفتح المعبر، كما تؤكد اللجنة على الاستعداد لتولي السلطة الوطنية مسؤولياتها في السيطرة على المعبر.

وتعبر اللجنة التنفيذية عن تقديرها الكبير لموقف مصر الشقيقة ودورها كما عبر عنه سيادة الرئيس حسني مبارك، سواء من خلال السماح لمئات الألوف من أبناء شعبنا بالعبور نحو الأراضي المصرية، نظراً للوضع الإنساني المأساوي في غزة، أو من خلال عمليات ضبط النفس تجاه الاستفزاز غير المسؤول الذي مارسته جماعات حماس الانقلابية في الاعتداء على سيادة مصر، وعلى أبناء جيشها كما حدث على المعابر في الأسبوع الماضي.

وتعبر اللجنة التنفيذية عن تقديرها الكبير لموقف مصر الشقيقة والاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية الدولية في ضرورة تنفيذ اتفاق 2005 لفتح معبر رفح.

وتؤكد اللجنة التنفيذية حرص شعبنا بجميع مؤسساته الشرعية على احترام أمن مصر الشقيقة القومي، ورفض أي مساس به، لأن أمن فلسطين وأمن مصر لا ينفصلان ولا يتصادمان، بل يتكاملان ويتربطان كما أثبتت ذلك التجربة التاريخية وتضحيات شعب مصر وجيشه المقدم.

وتحذر اللجنة التنفيذية من نوايا وخطط قيادة حركة حماس الساعية إلى دفع الأوضاع نحو فصل قطاع غزة، وإقامة كيان انعزالي لخدمة أهداف التيار الذي تنتمي إليه حماس وعلى حساب المشروع الوطني الفلسطيني، وليست مسارعة أوساط إسرائيلية مسؤولة إلى الترحيب بدفع غزة للارتباط مع مصر، إلا تعبيراً عن التقاء إسرائيل مع مخطط فصل القطاع وتحويل الموضوع الفلسطيني بكل أبعاده الوطنية إلى مشكلة عربية بدلاً من كونه كما هو واقع مسؤولية يتحملها الاحتلال الإسرائيلي حصراً.

وتؤكد اللجنة التنفيذية أن منظمة التحرير الفلسطينية وبصفتها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا لن تسمح لأية قوة فلسطينية ولأية جهات إقليمية أو دولية تساندها بالعبث بأقدس أهداف وإنجازات الشعب الفلسطيني، وفي المقدمة وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة كيانه الوطني واستقلال قراره وصولاً إلى إقامة دولته المستقلة الواحدة الموحدة على كامل تراب غزة والضفة وعاصمتها القدس الشريف.

وتؤكد اللجنة التنفيذية على أن الاختباء وراء معاناة الشعب الفلسطيني في غزة، والسعي لزيادة هذه المعاناة بكل السبل، كما تفعل حماس، لن يدفع شعبنا في القطاع مهما بلغت تضحياته وآلامه إلى القبول بمشروع حماس الانفصالي أو الانسحاق وراءه.

رابعاً:- تدعو اللجنة التنفيذية، اللجنة الرباعية الدولية إلى اتخاذ موقف فعال من أجل تعزيز ودفع المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، وعدم مراوحة هذه المفاوضات في مكانها أو إضاعة الوقت بهدف تبييد الزخم الدولي الذي نشأ في الأشهر الماضية بعد مؤتمر أنابوليس وباريس.

وتؤكد اللجنة التنفيذية على ضرورة أن تتوافر الجدية لدى الحكومة الإسرائيلية في معالجة وحل قضايا المرحلة الأولى من خطة خارطة الطريق، والتي نصت على إنهاء الاستيطان ورفع الحواجز وسواها من الإجراءات. وبدون ذلك فإن العملية السياسية برمتها أصبحت مهددة فعلاً بالتراجع والانتكاس.

خامساً: درست اللجنة التنفيذية أوضاع الأسرى والمعتقلين وقررت اتخاذ عدد من الإجراءات بالتنسيق مع الحكومة والوزارة المختصة لمعالجة أوضاعهم المعيشية واحتياجاتهم، وسوف تواصل اللجنة عملها كذلك من أجل إعطاء الأولوية بشكل دائم لقضية الأسرى في إطار المفاوضات والعلاقات السياسية المختلفة.

سادساً: أكدت اللجنة التنفيذية على ضرورة قيام اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني بمهامها في أسرع وقت، من أجل تطوير دور وفعالية المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وتعزيز الاهتمام بقضايا شعبنا المختلفة خارج الوطن وداخله، وتأكيد مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية للسلطة الوطنية والتصدي لأية محاولات للمساس بوحداية تمثيلها وشرعيته.

سابعاً: تتوجه اللجنة التنفيذية بالتحية الصادقة لأشقائنا وأصدقائنا في اجتماعهم الأخير للقمّة الإفريقية في أديس أبابا، حيث أصدروا عدة قرارات تدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل لاستعادة أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وتؤكد اللجنة التنفيذية على تعزيز أواصر الصداقة والتضامن مع القارة الإفريقية بدولها وشعوبها.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 19 كانون الثاني 2008

اعتبرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تصعيد العدوان العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤشراً على نوايا وخطط الحكومة الإسرائيلية؛ بهدف توسيع دائرة العنف والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني، بشكل غير مسبوق وتحويل قطاع غزة وعدد من مدن وقرى الضفة الغربية إلى ساحة حرب دموية مستمرة، تستبيح شعبنا دون تمييز.

وحذّرت اللجنة التنفيذية في اجتماع طارئ عقده، أمس، برئاسة الرئيس محمود عباس، في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، من انعكاس ذلك على العملية السياسية التي بدأت، مؤكدة أن من بين أهداف هذا العدوان الالتفاف على المناخ الدولي والإقليمي الذي يضغط من أجل التوصل إلى إنهاء الاحتلال وإقامة دولة مستقلة على حدود العام 1967 والحل العادل لقضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية.

ودعت اللجنة، مجلس الأمن الدولي واللجنة الرباعية والإدارة الأميركية بالذات، باعتبارها راعية أساسية، إلى إعادة إطلاق المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وإلى التدخل الجاد والفعال؛ لإجبار إسرائيل على التوقف الفوري والتام عن مسلسل الجرائم والاعتقال في الأراضي الفلسطينية.

كما دعت المجموعة العربية، إلى التحرك في مجلس الأمن وكافة المحافل والميادين الأخرى؛ من أجل حشد أوسع موقف دولي يضع حداً للعدوان والإرهاب الذي يمارسه جيش الاحتلال، وإنهاء الحصار والعقوبات الجماعية ضد شعبنا الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة. وقررت اللجنة، الإبقاء على اجتماعاتها مفتوحة لمتابعة تطورات الوضع أولاً بأول، ولاتخاذ أية مواقف وإجراءات إضافية يتطلبها الوضع الراهن وخطورته.

وقال البيان: إن اللجنة التنفيذية تؤكد أن النهج الذي سرنا عليه هو الذي قاد إلى إعادة الإدراك الدولي بأولوية الحل السياسي، وأن الاحتلال هو المسؤول الأول عن كل المآسي والآلام وعن تهديد الأمن والسلم في هذه المنطقة؛ ولذا تؤكد اللجنة التنفيذية استمرار التمسك بالطريق السياسي المسؤول الذي اعتمدها، والذي ينسجم مع الشرعية العربية والدولية، ويستند إلى الشرعية الفلسطينية وإلى حصيلة التجربة الغنية لنضالنا الفلسطيني على مدى عقود عدة.

وأكدت اللجنة التنفيذية ضرورة وقف إطلاق الصواريخ التي تخدم مخططات الاحتلال وتمنحه الغطاء لتنفيذ أهدافه وتوسيع عدوانه وتمكنه من إضعاف الموقف الفلسطيني دولياً، وتؤدي إلى تصوير الضحية وكأنها متساوية في المسؤولية عن تدهور الأمور مع الجلاد وتأمل اللجنة التنفيذية أن تضع جميع الأطراف المسؤولية الوطنية تجاه شعبنا ودمائه ومصيره فوق أية اعتبارات خاصة وفئوية، أو مكاسب وحسابات ذاتية.

وأكدت اللجنة التنفيذية تصميمها على تنفيذ القرارات والتوجهات التي توصل إليها المجلس المركزي الفلسطيني في اجتماعه الأخير.

وقالت: إن الموقف المسؤول الذي عبّر عنه المجلس - خاصةً بشأن المفاوضات مع إسرائيل، وضرورة الدفاع عن الحقوق والثوابت الفلسطينية من خلال المفاوضات، وعدم التفريط بالموقف الدولي الراهن الذي يعمل على تصحيح المسار السياسي وعلى رعاية العملية السلمية - يشكل أساساً صحيحاً لعملنا السياسي في الفترة المقبلة.

وأكدت اللجنة التنفيذية القرار الذي أصدره المجلس المركزي بالتحضير الجديّ والفعال لعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني المقبلة.

ولذلك، قررت تفويض الرئيس أبو مازن تشكيل لجنة تضم اللجنة التنفيذية، ورئاسة المجلس الوطني، وممثلي فصائل منظمة التحرير، وعدداً من الشخصيات الوطنية؛ لإكمال التحضير السياسي والتنظيمي لعقد الدورة المقبلة للمجلس الوطني.

وأكدت دعوة الرئيس أبو مازن إلى الحوار الوطني الشامل لحل الأزمة الناتجة عن انقلاب حماس الدموي في قطاع غزة، وترفض اللجنة التنفيذية إصرار حركة حماس على التمسك بانقلابها كشرط مسبق لهذا الحوار، ومحاولتها انتزاع الاعتراف كأمر واقع ومفروض على الحوار بشكل مسبق.

وشددت اللجنة التنفيذية على ضرورة عودة حماس عن انقلابها، هو المطلب والموقف الذي أجمع عليه شعبنا بأسره، وأكدته المجلس المركزي في دورته الأخيرة، وأيدته الدول العربية جمعاء في مجلس الجامعة العربية، حتى يفتح الباب أمام التغلب على الأزمة الراهنة التي يخدم استمرارها مصالح جميع أعداء الشعب الفلسطيني.

وقال بيان اللجنة: إن الشروط المسبقة التي تعلنها حركة حماس وخاصة حرصها على استمرار سيطرتها المنفردة غير الشرعية على قطاع غزة، لا تعطل فقط الحوار الوطني الذي يجب أن يتم دون شروط مسبقة وأولها الانقلاب الدموي، بل إن هذه الشروط المسبقة تساهم في عزل قطاع غزة وتسهل على الاحتلال حصار القطاع وتطويقه وتحويله إلى ميدان مفتوح لسفك الدماء وتدمير مقومات الزراعة والصناعة والتجارة فيه وانهيار النسيج الاقتصادي والاجتماعي بأكمله.

وتؤكد اللجنة خطورة أعمال الاستيطان واستمرارها وخاصة في القدس، واستيلاء بعض العصابات الاستيطانية تحت غطاء رسمي على مواقع وأماكن سكنية في القدس وخارجها.

وقال البيان: تعتبر اللجنة التنفيذية أن حكومة إسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة أمام العالم عن استمرار هذه النشاطات اللصوية الاستيطانية وأثر ذلك على مجمل عملية السلام، وتحذر اللجنة التنفيذية من مخاطر هذا الأمر وتهديده لكل الجهود الدولية والإقليمية، وانعكاسه كذلك على مستقبل الوضع برمته.